FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
يتمويل من الاتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوق المرأة في سياق جائحة كوفيد-١٩

حوار عبر الإنترنت
٢١ أيلول ٢٠٢٠

تقـــرير

تقـــرير

مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيزحقوق المرأة في سياق جائحة كوفيد-١٩

تقرير حوار السياسات الإقليمي

٢١ أيلول ٢٠٢٠

جاء هذا التقرير بدعم مالي من الإتحاد الأروبي.

محتوى التقرير هو مسؤولية المبادرة النسوية الأرومتوسطية ولا يمثل آراء الإتحاد الأروبي.

محتوى التقرير

المصطلحات الرئيسية والاختصارات ٤

١. الخلفية والأهداف ٥

٢. محاور جلسات الحوار ٦

٢.أ الجلسة الافتتاحية ٦

توصيات الجلسة الافتتاحية ١٦

٢.ب الجلسة الأولى: العنف ضد النساء والفتيات، أجندة المرأة والأمن والسلام، مشاركة المرأة الاقتصادية وفي صنع القرار ١٨

توصيات الجلسة الأولى ٢٢

العنف ضد النساء والفتيات ٢٢

أجندة المرأة والأمن والسلام ٢٢

مشاركة المرأة في صنع القرار ٢٣

مشاركة المرأة الاقتصادية ٢٣

٢.ج الجلسة الثانية: التعليم والتعلم، الإعلام والاعلان ووسائل والتواصل الاجتماعي، تشجيع التنفيذ وتعزيز التنفيذ التعاوني ٢٤

توصيات الجلسة الثانية ٢٨

التعلم والتعليم ٢٨

الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإعلان ٢٨

تشجيع وتعزيز التنفيذ التعاوني ٢٩

٢.ت ملاحظاتختامية ٣٠

الملحق ١: الأجندة ٣٢

الملحق ٢: السير الذاتية للمتحدثات/ين والمنسقات/ين ٣٤

المصطلحات الرئيسية والاختصارات

UFM	**الإتحاد من أجل المتوسط**	الاتحاد من أجل المتوسط هو مؤسسة حكومية دولية لتعزيز الحوار والتعاون وتضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و 15 دولة من جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط
UFM Ministerial Declaration on Women´s Rights	**الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول حقوق النساء**	عقدت أربعة مؤتمرات وزارية حول تعزيز دور المرأة في المجتمع هي: مؤتمر اسطنبول الوزاري عام 2006 ومراكش في 2009، ومؤتمر باريس الوزاري في 2013، وكذلك مؤتمر القاهرة الوزاري في 2017.
IFE-EFI	**المبادرة النسوية الأورومتوسطية**	المبادرة النسوية الأورومتوسطية هي شبكة سياسات تجمع منظمات حقوق المرأة من منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، وتدعو الى المساواة المبنية على النوع الإجتماعي وحقوق النساء كجزء لا يتجزأ من بناء الديمقراطية والمواطنة.
VAWG Violence Against Women and Girls	**العنف ضد النساء والفتيات**	
EU European Union	**الاتحاد الأوروبي**	
United Nations Security Council Resolution UNSCR 1325	**قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325**	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 الذي تم تبنيه في العام 2000 والذي يعترف بالدور الهام للنساء والفتيات في معالجة قضايا الأمن والسلام.
Women, Peace and Security Agenda WPSA	**أجندة المرأة والأمن والسلام**	
Preventing Violent Extremism PVE	**منع التطرف العنيف**	
Sustainable Development Goals SDGs	**أهداف التنمية المستدامة**	تم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كدعوة عاجلة لاتخاذ إجراءات من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، والتزمت بتنفيذ 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة والتي تشمل تحقيق المساواة للمرأة.

١. الخلفية والأهداف

الخلفية

منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الأول في إسطنبول عام ٢٠٠٦، تابعت المبادرة النسوية الأورومتوسطية (EFI) العملية الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط (UfM) بشأن تعزيز دور المرأة في المجتمع، كأداة رئيسية لتعزيز المساواة بين الجنسين في المنطقة الأورومتوسطية. واستجابة للإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط حول حقوق المرأة (٢٧ نوفمبر ٢٠١٧ ، القاهرة)، أطلقت المبادرة النسوية الأورومتوسطية في العام ٢٠١٩، مع اتحاد من تسع منظمات حقوق مرأة من الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس، حملة إقليمية بتمويل من الاتحاد الأوروبي (EU)، حول عدم التسامح مطلقا مع العنف ضد النساء والفتيات. (موقع الحملة www.ostik.org).

وكجزء من الحملة الإقليمية، يتم تنظيم سلسلة من الحوارات السياسية الوطنية والإقليمية في جنوب البحر الأبيض المتوسط ، مما يوفر منصة مشتركة لمناقشة العنف ضد النساء والفتيات وكيفية معالجته. إن الهدف من هذه الحوارات، هو دعم ومتابعة تنفيذ نقاط عمل الإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط.

تم عقد حوار السياسات الإقليمي حول"مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوق المرأة اثناء انتشار جائحة كوفيد-١٩"، بالشراكة مع وزيرة التنمية الاجتماعية الأردنية. لقد كان من المقرر مبدئيًا عقد حوار السياسة في شهر آذار ٢٠٢٠، لكن تم تأجيله بسبب جائحة Covid-١٩، الى ان جرى عقده في ٢١ ايلول ٢٠٢٠ باستخدام منصة الإنترنت.

أهداف حوار السياسات الإقليمي

ناقش حوار السياسات الإقليمي تنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من اجل المتوسط في وقت الازمات، خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا – كوفيد ١٩. جمع حوار السياسات الإقليمي أصحاب/صاحبات القرار، وممثلو/ات من الوزارات، وخبراء/خبيرات في القانون والنوع الاجتماعي، وباحثون/ات، ومنظمات حقوق المرأة من منطقة الأورومتوسطي (مرفق السير الذاتية للمتحدثين/ات وميسري/ات الجلسات في الملحق ٢)، حيث تشاركوا/كن التحديات، الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، تبادلوا/ن الخبرات في موضوعين مترابطين:

١. التصدي للعنف ضد النساء والفتيات والنهوض بأجندة المرأة، والأمن، والسلام في سياق جائحة كوفيد-١٩.
٢. ضمان إدماج النوع الاجتماعي في تدابير وإجراءات الاستعداد، الاستجابة، والتعافي من جائحة كوفيد-١٩، لا سيما في مجالات: الصحة، المشاركة الاقتصادية، التعليم، الإعلام، والمشاركة في عمليات إتخاذ القرار.

تهدف التوصيات الصادرة عن الحوار إلى دعم تنفيذ الإعلان الوزاري الرابع للاتحاد من أجل المتوسط أثناء أزمة كوفيد ١٩ الصحية (انظر الوثيقة المنفصلة: التوصيات). حيث سيتم إرسال التوصيات إلى المؤتمر الوزاري رفيع المستوى للاتحاد من أجل المتوسط، والذي سيعقد في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين ثاني ٢٠٢٠, وذلك للمساهمة في جميع الجهود المبذولة لإدماج النوع الاجتماعي في تدابير الاستجابة والتعافي لـ كوفيد ١٩ (Covid-١٩)، وبشكل خاص في معالجة العنف ضد النساء والفتيات.

لقد اشتمل الحوار على جلسة افتتاحية وجلستين عامتين (انظر الملحق ١: جدول الأعمال) وتم عقده باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

٢. محاور الحوار

٢.أ الجلسة الافتتاحية

المتحدثون/ات

معالي الوزيرة بسمة موسى إسحاقات - وزيرة التنمية الاجتماعية ، الأردن

معالي الوزيرة جميلة المصلي - وزيرة التضامن، التنمية الاجتماعية، المساواة والأسرة، المغرب

معالي الوزيرة أمل حمد - وزيرة شؤون المرأة، فلسطين

معالي الوزيرة ايمان زهواني هويمل – وزيرة المرأة، الأسرة، الطفولة، وكبار السن- تونس

عطوفة السيدة ماريزا فاروجيا - نائبة الأمين العام للشؤون الاجتماعية والمدنية، الاتحاد من أجل المتوسط

السيدة هنريك تراوتمان – رئيسة وحدة برامج التعاون الإقليمية في الجوار الجنوبي، المديرة العامة لمفاوضات الجوار والتوسع، الاتحاد الأوروبي

السيدة ليليان هولز - فرينش - رئيسة مشاركة، المبادرة النسوية الأورومتوسطية

١. معالي الوزيرة بسمة موسى إسحاقات - وزيرة التنمية الاجتماعية، الأردن

سيتم إحالة التوصيات الصادرة عن هذا الحوار إلى المؤتمر الوزاري رفيع المستوى الذي سيعقد في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين ثاني ٢٠٢٠. وستوجه هذه الجهود المبذولة لادماج النوع الاجتماعي في تدابير الاستجابة والتعافي من كوفيد ١٩، وتحديدًا في معالجة العنف ضد النساء والفتيات.

بصفتي رئيسًا مشاركًا للاتحاد من أجل المتوسط الذي يعمل مع الاتحاد الأوروبي، فإن مسؤوليتي تشمل مراقبة التقدم المحرز وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الإعلان الوزاري. لقد اصدر الاجتماع الوزاري وثيقة متفق عليها، والتي يجب على الحكومات في المنطقة الالتزام بها كجزء من جهودها لضمان حقوق النساء والمساواة بين الجنسين.

تعيق العديد من التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الجهود الإقليمية لتحقيق حقوق النساء. فالى جانب كوفيد ١٩ تواجه المنطقة تحديات مثل الاضطرابات المدنية، وأزمة النزوح واللاجئين والكوارث الطبيعية وانتشار التطرف العنيف.

لقد كان لانتشار وباء كورونا تأثير مباشر ومزدوج على النساء. فالنساء هن في طليعة من يستجبن (يتصدين) لهذا الوباء حيث تشكلن ٧٠٪ من العاملين في القطاع الصحي، مما يجعلهن الاكثر عرضة للإصابة بالفيروس. كما يعد تبادل المعلومات مع النساء حول كوفيد ١٩ تحديًا نظرًا لارتفاع معدل الأمية بين النساء. كما توفر النساء ٧٥٪ من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في الأردن، مما يضمن توفير الرعاية لاسرهن واطفالهن والمسنين.

في المنطقة العربية تقضي النساء ٧,٤ مرات اكثر من الرجال في اعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وهو ما يعتبر من أعلى المعدلات في العالم. ومن ناحية أخرى تقوم النساء بعمل منخض الأجر. كما تعمل أكثر من ست نساء من كل عشرة) ٦٢٪(في القطاع غير الرسمي حيث تفتقر الى الحماية الإجتماعية وظروف العمل غير المستقرة. وهذا ما يجعلهن أكثر هشاشة وأضعف أفراد القوة العاملة. ونتيجة لذلك من المرجح ان يقعوا في براثن الفقر.

لقد عزز الوباء واقع الحياة القاسية للعديد من النساء. فمع توقف عمل وسائل النقل العام أثناء الإغلاق، لم تتمكن النساء اللائي يعشن في المناطق الفقيرة من الوصول إلى الخدمات الصحية الحيوية، خاصة أثناء الحمل والولادة. كما واجهت النساء صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأخرى والوصول إلى العمل. لقد خلقت القرارات التي اتخذتها الحكومات لجعل الناس يعملون ويدرسون من المنزل، ضغوطًا مالية إضافية على النساء. فكان عليهن شراء أجهزة إلكترونية وإنشاء وسيلة اتصال بالإنترنت. هذا وتجدر الإشارة الى ان اللاجئات والعاملات المهاجرات، أكثر عرضة للإصابة بالفيروس بسبب نقص الخدمات الصحية الأساسية ومحدودية الموارد المالية.

وكنتيجة لإجراءات الاغلاق والتعايش القسري، ارتفعت نسبة العنف ضد النساء والفتيات، فقد أعاق الإغلاق وصول النساء الى خدمات الدعم.

اتخذت الحكومة الأردنية ثلاث مراحل ومستويات رئيسية للتعامل مع الوباء:

١- مرحلة الاستجابة المباشرة التي تشمل تدابير الإغلاق شبه الكامل.

٢- مرحلة برمجة التكيف والاستعادة التي شملت

- إجراءات العمل عن بعد (من المنزل) أو تقليل عدد الموظفين في العمل، وإطلاق منصات الخدمات الإلكترونية، على سبيل المثال: خدمات التنقل اثناء الاغلاق، وتصاريح السفر الجوي، والتقدم للحصول على حزم إغاثة الضمان الاجتماعي المتعلقة بكوفيد ١٩
- توسيع شبكة الحماية الاجتماعية خاصة للعمال والعاملات المياومين والمستفيدين من صناديق المعونة الوطنية،
- إنشاء صناديق لدعم العمال والقطاعات المتضررة من الوباء،
- التدابير الصحية الوقائية المتخذة في دور الإيواء وفي مؤسسات رعاية المسنين والأطفال.

٣- مرحلة التعافي التي تشمل:

- تقديم الدعم للقطاعات الأكثر تضرراً،
- ادخال الخدمات عبر الإنترنت والتوسع الإضافي في خدمات الحماية الاجتماعية.

لمعالجة تأثير جائحة كوفيد ١٩ على النساء والفتيات، نحتاج إلى نهج منسق من الهيئات الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق يعتبر حوار السياسات الإقليمية فرصة مهمة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٢. معالي الوزيرة جميلة المصلي - وزيرة التضامن، التنمية الاجتماعية، المساواة والأسرة، المغرب

يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة دون المساواة للنساء ومعالجة العنف ضد النساء والفتيات. على هذا النحو، فإن التقدم الذي تحرزه المجتمعات والبلدان مرتبط بالنساء اللواتي تعيشن بكرامة وسلام.

لقد أثر وباء كوفيد ١٩ على النساء. فبالإضافة إلى أعمال الرعاية الحالية التي تقوم بها النساء، فإن عليهن أن يقرمن الدعم في تعلم أطفالهن في المنزل. وعلى الرغم من أن النساء يواجهن العديد من التحديات، إلا أنه من الضروري الاعتراف بأنهن في الصفوف الامامية في مكافحة هذا الوباء، فهن عضوات فاعلات في المجتمع في جميع القطاعات.

ومع ذلك، فقد ساهم الوباء في زيادة العنف في الداخل وكان على الحكومة المغربية معالجة ذلك، حيث تم وضع استراتيجيات وفقا لمنهج متكامل يجمع بين البعد الوقائي والحمائي والتمكيني ، للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وذلك بالاستناد الى دستور المغرب (خاصة مواد عدم التمييز ومكافحة جميع اشكال العنف ضد النساء والمفتيات المتضمنة في الدستور)، والالتزام بالاتفاقيات الدولية. وعليه، فإن القانون المغربي الجديد لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات يعتبر خطوة الى الامام في حماية حقوق النساء.

وعلى المستوى المؤسساتي، تم تشكيل لجنة وطنية لدعم النساء ضحايا العنف. وكجزء من هذا، تم تشكيل لجان فرعية مركزية ولامركزية تضم ممثلين عن المحاكم، النظام القضائي، والقطاع الصحي، وقوات الشرطة والامن، فضلا عن النساء والشباب.
كما ان من أهم جوانب التدخلات إنشاء ٦٥ مركزا هي بمثابة ملاجئ للنساء ضحايا العنف، الى جانب مركزا لبناء القدرات وبرامج التوعية.

هذا وأطلقت الحكومة المغربية أيضا حملة توعية حول العنف ضد النساء والفتيات خلال مرحلة الاغلاق الاولى، بالإضافة الى توفير الدعم عن بعد للنساء والفتيات. كما تم انشاء تطبيق للنساء والفتيات للوصول الى الدعم على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، على امتداد الايام السبعة في الأسبوع.

بالإضافة الى ما تقدم، فقد تم إطلاق برنامج لتقديم الرعاية الصحية المجانية للنساء والأطفال ضحايا العنف. كما أطلق المغرب برنامجا لسلامة الأمهات، والبرنامج الوطني للصحة الإنجابية، وبرنامج الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم، وبرنامج صحة القرية، وبرنامج الرعاية المخصص لمرضى كوفيد -١٩ والمناطق المتضررة.

وإدراكا منها لأهمية التمكين الاقتصادي للنساء في حمايتهن من العنف، أطلقت المغرب برنامجا خاصا سُمي "المغرب للتمكين" لمنح النساء إمكانية الوصول الى فرص العمل والتدريب والتعليم. وهدف هذا البرنامج الى توفير بيئة عمل تمكينية للنساء وحماية حقوقهن في العمل. هذا وهدفت خطة الإنعاش الاقتصادي في المغرب الى تعزيز برامج الضمان الاجتماعي لزيادة عدد الأشخاص الذين يحصلون على دعم الضمان الاجتماعي.

أن هناك العديد من الدروس المهمة والمستفادة التي يمكن التعلم منها في التعاطي مع أزمة كوفيد ١٩، منها فوائد العمل من المنزل او عن بعد، خاصة بالنسبة للنساء، اولقدرة على الجمع بين التعليم عبر الانترنت (عن بعد) والتعليم المُدمج والمباشر. لقد عزز الوباء التضامن العالمي والوحدة بين الشعوب والمجتمعات والبلدان. ومع استمرار الوباء، يحتاج العالم الى إيجاد قيم جديدة مشتركة لتعزيز التضامن العالمي.

٣. معالي الوزيرة أمل حمد - وزيرة شؤون المرأة، فلسطين

تسبب الوباء بخسائر فادحة للفئات الأكثر تهمشيا، لا سيما النساء، حيث أدت إلي عدم استقرار الأوضاع السياسية والأقتصادية ما تسبب بارتفاع معدلات البطالة وزيادة مستويات الفقر. كما أسفرت جائحة كورونا عن جملة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المرأة الفلسطينية، والتي تفاقمت بسبب الاحتلال الإسرائيلي وإجراءته العسكرية العقابية ضد الشعب الفلسطيني. ولقد أدى ذلك إلى مفاقمة آثار الجائحة على النساء والشعب الفلسطيني. هذا ونشير الى ان القرارات الساسية الأخيرة التي اتخذتها بعض الدول العربية للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، قد فرضت المزيد من الضغوط على الشعب والمؤسسات الفلسطينية.

وأما على المستوى الوطني، فأن التهديد الأكبر يتمثل في استمرار الاحتلال الاسرائيلي والضم غير الشرعي وغير القانوني للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ووادي الأردن. إن سياسة العسكرة والاستيلاء على الموارد الوطنية آثار سلبية كبيرة على المرأة الفلسطينية وتشكل مصدرا لتهديد عيشها الكريم.

عملاً بتوصيات الاتحاد من اجل المتوسط، وتلبية لاحتياجات المرأة الفلسطينية صدرت القرارات الحكومية التالية على مستوى رئاسة الوزراء:

- رفع سن الزواج الى ١٨عاما،
- السماح للنساء بإختيار مدارس أبنائهن.
- السماح للنساء بفتح حساب بنكي لأطفالهن .
- إلغاء المادة ٣٠٨ التي تسمح للمغتصب بالإفلات من العقاب في حال تم إبرام عقد الزواج بين الجاني والضحية.
- إعفاء النساء ضحايا العنف من دفع تكاليف الرعاية الصحية ورسوم تقارير الفحص الطبي والإسعاف وحالات الطوارئ.
- اعتماد شهادة النساء في قضايا إبرام صفقات بيع وشراء العقارات والأراضي.

كما تم إتخاذ الإجراءات التالية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات:

- إنشاء أماكن مخصصة لزيارة الأطفال وذويهم في المحاكم الشرعية.
- إنشاء مرصد وطني لضمان تنسيق الجهود بين الشركاء، وإنشاء خط وطني ساخن للنساء ضحايا العنف لتمكينهم من الوصول الى الدعم .
- تنفيذ مسح شامل للعنفضد النساء والفتيات .
- تطوير نظام إحالة وطني مع دليل إجرائي موحد.
- إعتماد ١٤ إجراءً لاستقبال حالات العنف والتعامل معها.
- تفعيل اللجان الوطنية من الشرطةو الإعلام، والإخصائيين الإجتماعيين والنفسيين لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات.
- تشكيل ٣٠٠ لجنة مجتمعية فرعية في المحافظات تضم بعضويتها ٢٧٠٠ امرأة وشاب.

على مستوى أجندة المرأة، الأمن والسلام، تم الانتهاء من المشاورات الوطنية لتطوير وتحسين الجيل الثاني من الخطة الوطنية لقرار ١٣٢٥. فقد تمت مراجعة وتعديل القوانين المتعلقة بالمنظمات المحلية، النقابات والأحزاب السياسية، قانون الانتخابات لزيادة مشاركة المرأة السياسية وأعتماد كوتا من ٣٠٪ وفقا لقرار حكومي.

وتضمنت الإجراءات الآخرى أقرار يوم ٢٦ أ تشرين أول من كل عام، بإعتباره يوما للمرأة الفلسطينية لإضاءة على نضالاتها، وفي إشارة الى المؤتمر الأول للمرأة العربية الفلسطينية الذي عقد في ٢٦ تشرين أول من عام ١٩٢٩. كما تم إدخال برامج لزيادة أعداد النساء العاملات في صناعات التكنولوجيا المتطورة، وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الطاقات البديلة والمتجددة.

في فترة الوباء، تم إدماج قضايا النوع الاجتماعي في إدارة الازمات الوطنية وخطط التعافي. وقد شمل ذلك إنشاء صناديق دعم لمساعدة النساء اللائي فقدن وظائفهن. كما أعيد فتح مراكز الرعاية النهارية بموجب تدابير الصحة والسلامة الجديدة، لضمان بقاء المرأة في سوق العمل. كما تم إنشاء معهد للدراسات وسياسات النوع الاجتماعي.

٤. معالي الوزيرة ايمان زهواني هويمل – وزيرة المرأة، الأسرة، الطفولة وكبار السن- تونس

إن القضاء على العنف ضد النساء والفتيات يتطلب توحيد الجهود وتنسيقها ومشاركة أفضل الممارسات وتبادل التجارب الصعوبات والتحديات لتحديد الحلول العملية التي تساهم في دعم حقوق المرأة وحريتها ومساواتها. في هذا السياق، فإنه من المهم حماية المكتسبات التي حققتها النساء حتى الآن، والاستفادة من ذلك لتحقيق المزيد من التقدم للنهوض لحقوق النساء.

يوفر الإطار القانوني والدستور التونسي، خاصة الفصل ٤٦ والقانون الأساسي رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٧، المتعلقان بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات خطة شاملة للوقاية، والحماية والعقاب. هذا بالإضافة إلى إنه بموجب قانون المالية رقم ١٥، صدر في سنة ٢٠١٩ قانونا هاما يكرس ضمان اعتماد ميزانيات حساسة. كما صدر مرسوم آخر في عام ٢٠٢٠ تماشيا مع قانون إنهاء العنف، أدى الى تحديث وتطوير مرصد وطني حول العنف ضد النساء والفتيات.

في شهر نيسان من العام ٢٠٢٠، استجابت لجنة وزراء مجلس أوروبا بشكل إيجابي، لطلب تونس الرسمي بدعوتها للانضمام إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري (اتفاقية اسطنبول)، ودعت الحكومة التونسية لاستكمال إجراءات التصديق على الاتفاقية.

ومؤخراً، تم إجراء مراجعة قانونية عقب مصادقة تونس على اتفاقية منظمة العمل الدولية، رقم ١٨٩ الخاصة بظروف العمل اللائق للعمال المنزليين.

وتلتزم تونس ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الدولي الذي استضافته في آب ٢٠٢٠ حول "أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع: أولويات تونس بعد جائحة كوفيد ١٩. وهذا ما يتماشى مع تعهدات وخطط الحكومة التونسية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات، وتطوير برامج التدريب، وتفعيل الأطر القانونية ومحاسبة الجناة مرتكبي العنف. وتواصل تونس جهودها لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال، وفي نفس

السياق، جرى توقيع إتفاقية هامة بين الجهات والوزارات المعنية، بما فيها وزارة الداخلية، القضاء، التنمية الاجتماعية، وشؤون المرأة، الأسرة، والمسنين، لتنسيق الجهود لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وقد نصت الاتفاقية على وجوب مشاركة جميع الكيانات في لجان التنسيق والالتزام بمجموعة من الخطوات المنسقة لمعالجة العنف ضد النساء والفتيات وحماية ضحايا العنف. هذا وقد صدر مرسوم حكومي في العام ٢٠١٦ حول إنشاء مجلس استشاري للمساواة بين النساء والرجال ويهدف الى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات وضمان إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والميزانيات والبرامج الوطنية. تم كذلك إصدار الأمر الحكومي للمرصد الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة تنفيذا لمقتضيات قانون القضاء على العنف ضد المرأة في ٢٥ شباط ٢٠٢٠ و تم تركيز مجلسه العلمي . كما تم مؤخرا العمل على مراجعة المنظومة القانونية لعاملات المنازل والمصادقة على مشروع القانون والعمل وانضمام تونس لاتفاقية العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين.

ومن جهة أخرى، وبهدف ضمان وجود أنظمة وخدمات لضحايا العنف ضد النساء والفتيات، تم سن واعتماد إطار قانوني يوثق جميع الخطوات الإجرائية التي يجب إتباعها لتقديم الدعم لضحايا العنف. وقد شمل ذلك، آلية الرد على الشكاوى، والاستشارات القانونية، الصحية والنفسية، وإعادة التأهيل الاقتصادي. كما صدر في ١٤ آب ٢٠٢٠ قرارا حكوميا بإنشاء مراكز وتقديم خدمات لضحايا العنف.

ولقد تمّ تنفيذ برامج تدريبية بين الشرطة والنظام القضائي وقطاعات الرعاية الصحية والاجتماعية لضمان وجود أنظمة لحماية النساء ضحايا العنف، ومنع العنف ضد النساء والفتيات، وتفتيش الحالات واكتشافها ورصدها والتعامل معها. ويأتي هذا تماشيا مع النهج المتبع من قبل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات للمرأة، وهي منظمة ت تابعة لوزارة المرأة، لمراقبة لتطبيق القانون رقم ٥٨ وضمان حماية ضحايا العنف من النساء والفتيات.

لقد أدى انتشار الوباء إلى زيادة حالات العنف ضد النساء والفتيات، ما أدى الى اتخاذ الوزارة سلسلة من الإجراءات الفورية وقامت بتنفيذ مجموعة من الخطوات للتخفيف من تأثير كوفيد ١٩ على النساء، - خاصةً مع إغلاق خدمات الدعم الأساسية.

لهذا استجابت وزارة الداخلية، القضاء والعدل، وعملوا معاً لاتخاذ الإجراءات الفورية لحماية النساء والأطفال ضحايا العنف. وشمل ذلك:

- تسخير وتشغيل "الخط الأخضر" ١٨٩٩ لاستقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف على مدار ٢٤ ساعة، حيث تمّ تسجيل أكثر من ١١٠٠٠ مكالمة، تمثل ٢٨٪ منها حالات حول العنف المسلط على النساء وتتوزع كالتالي؛ ٧٦٪ عنف جسدي، و٣٥,٥٪ عنف اقتصادي، و٩٠٪ عنف لفظي و٨٥٪ عنف نفسي و٢٠٪ عنف جنسي و٢١ ٪ عنف مسلط على الأطفال.
- إنشاء خط محلي ساخن "الخط الأخضر" لضحايا العنف ومن اجل تمكينهم من الوصول الى الدعم
- إنشاء خط ساخن ثان لمساعدة الأسر وأطفالهم خلال فترة الحجر الصحي، بقيادة أخصائيين في الصحة البدنية – الجسدية والعقلية.
- توفير مأوى مؤقت النساء ضحايا العنف
- إطلاق حملة على وسائل التواصل الاجتماعي، باستخدام هاشتاغ #نحن معك# للتخفيف من الأثر النفسي السلبي للإغلاق على العائلات.
- تنفيذ إجراءات وقائية لدعم النساء والأطفال المعرضين للخطر من خلال "قضاء الأسرة".

وتـم تقديـم دعـما إقتصاديـا للنسـاء التونسـيات، بمـا في ذلـك تقديـم قـروض دون فوائـد لـلأسر التـي تعيلهـا نسـاء، كـما قدمـت مسـاعدات ماليـة للنسـاء العامـلات في الزراعـة، وخصـص بنـك تونـس مـا نسـبته نسـبة ٧٠ بالمائـة مـن ميزانيـة القـروض للمشـاريع النسـائية. كـما قـام بنـك التضامـن تونـس بتقديـم الدعـم للنسـاء العامـلات في التعاونيـات وفي الاعـمال المهنيـة والزراعيـة.

لم تتمكـن معـالي الوزيـرة إيمـان زهـواني حويمـل مـن حضـور حـوار السياسـات، فألقـت بالنيابـة عنهـا كلمتهـا السـيدة منيـا كاري، مديـرة المرصـد الوطنـي لمكافحـة العنـف ضـد النسـاء والفتيـات في وزارة المـرأة، الأسرة، الطفولـة، والمسـنين.

٥. عطوفـة السـيدة ماريـزا فاروجيـا - نائبـة الأمـين العـام للشـؤون الاجتماعيـة والمدنيـة، قسـم الشـؤون المدنيـة والاجتماعيـة، الاتحـاد مـن أجل المتوسـط

الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط هـو منظمـة حكوميـة أورومتوسـطية تضـم جميـع دول الاتحـاد الأوروبي و ١٥ دولـة مـن جنـوب وشرق المتوسـط. يهـدف الاتحـاد الى المسـاهمة في الاسـتقرار الإقليمـي والتنميـة البشريـة المسـتدامة مـن خـلال تعزيـز القويـة العلاقـات والمتبادلـة. كـما يقـوم الاتحـاد بعقـد إجتماعـات سياسـية مـع ممثلـين وزاريـين لتحديـد الأولويـات والمجـالات الاسـتراتيجية للمنطقـة. ويتـم إعتـماد الإعلانـات الوزاريـة بالتوافـق بـين المعنيـين. ومنـذ إنشـائه، حقـق الاتحـاد مـن اجـل المتوسـط تأثيرا ملموسـا مـن خـلال تنفيـذ ٥٠ مشروعًـا وعقـد أكـثر مـن ٣٠٠ اجتـماع وزاري ومنتـدى خـبراء. وقـد تـم دعـم هـذه المبـادرات مـن قبـل ٢٥٠٠٠ مـن أصحـاب المصلحـة.. تسـتند أنشـطة الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط الى إيمـان قـوي بـأن التحديـات الإقليميـة تتطلـب حلـولاً إقليميـة. وتحـوز قضايـا المسـاواة، تمكـين المـرأة، وإنهـاء العنـف ضـد النسـاء والفتيـات، عـلى أهميـة وأولويـة عـلى جـدول أعـمال الاتحـاد مـن اجـل المتوسـط، وذلـك مـن خـلال إعلاناتـه في باريـس ٢٠١٣ والقاهـرة ٢٠١٧، وخارطـة طريـق الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط ٢٠١٧، وأجنـدة الأمـم المتحـدة ٢٠٣٠ للتنميـة المسـتدامة.

وتماشـياً مـع إطـار الأولويـات التـي حددهـا إعـلان القاهـرة الـوزاري لعـام ٢٠١٧، تـم تفويـض أمانـة الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط بالتشـاور مـع الحكومـات وأصحـاب المصلحـة الإقليميـين، لتطويـر عشريـن مـؤشرًا في إطـار أربعـة مجـالات ذات أولويـة. كـما طُلـب منـه بلـورة مقترحـات بـأدوات لتقديـم التقاريـر والرقابـة في مجـالات:

- مشاركة النساء في الحياة العامة ومواقع صنع القرار
- المشاركة الاقتصادية للنساء
- مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات
- تحدي الأعراف الثقافية والاجتماعية للقضاء على الصورة النمطية للنوع الإجتماعي.

إن أمانـة الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط مسـؤولة عـن التأكـد مـن أن الـدول الأعضـاء يعملـون م لتطويـر حـوار إقليمـي متعـدد لأصحـاب المصلحـة ومـن أجـل تعزيـز المسـاواة بـين الجنسـين وتمكـين النسـاء. في ٣٠ تمـوز مـن العـام ٢٠٢٠ صادقـت الـدول الأعضـاء في الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط عـلى مجموعـة مـن المـؤشرات الحكوميـة الدوليـة -الإقليميـة لتوفـير بيانـات للسياسـات كجـزء مـن آليـة المتابعـة الوزاريـة للاتحـاد مـن أجـل المتوسـط. مـن بـين المـؤشرات العشريـن المقترحـة، تنـدرج ١٠ مـؤشرات كميـة ونوعيـة في الأولويـة الثالثـة لإعـلان القاهـرة ٢٠١٧ لمكافحـة جميـع أشـكال العنـف ضـد النسـاء والفتيـات.

إن التحقق من صحة المؤشرات تمثل المرحلة التالية في آلية المتابعة الوزارية المتفق عليها لتقييم الفجوة بين الجنسين، كما انها تقدم توصيات لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة حول كيفية تحسين تأثير الإعلان وخطة عمله.

خطوات العمل المستقبلية للاتحاد من أجل المتوسط تتضمن ما يلي:

- إطلاق أدوات الرصد والمؤشرات في اجتماع الحوار الإقليمي القادم حول تمكين المرأة في تشرين ثاني ٢٠٢٠ كجزء من المؤتمر رفيع المستوى حول المرأة.
- مناقشة المؤشرات في الحوار الإقليمي بما في ذلك المؤشرات الستة المختارة للبلدان وإعداد التقارير استعدادًا للتقدم الإقليمي الثاني للاتحاد من أجل المتوسط.
- استئناف الحوار، وتطوير إحصاءات النوع الاجتماعي لإثراء رصد المؤشرات وبناء إطار إقليمي لبيانات النوع الاجتماعي، مع التركيز على المؤشرات الستة المختارة للبلدان لعملية إعداد التقارير المقبلة. سيساعد هذا في التحضير لتوصيات الاجتماع الوزاري المقبل الذي سيعقد في عام ٢٠٢٢ وسيتم نشرها من قبل دول الاتحاد من أجل المتوسط.

سيناقش مؤتمر المرأة للاتحاد من أجل المتوسط في تشرين ثاني ٢٠٢٠ الولاية والألويات التي حددها إعلان القاهرة الوزاري ٢٠١٧، كواحد من أهم الأنشطة الإقليمية الرئيسية التي تعزز المساواة بين الجنسين والمشاركة المتساوية للمرأة في منطقة الأورومتوسطية.

إن الموضوع المختار للمؤتمر رفيع المستوى لهذا العام هو "تسريع المساواة بين الجنسين في سياق جائحة كوفيد -١٩". وسيتزامن المؤتمر مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان برشلونة لعام ١٩٩٥، وكذلك مع الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان بيجين . وسيسعى المؤتمر الى تحليل تأثير جائحة كورونا على النساء والفتيات، وسيسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تلعبه النساء في مواجهة الوباء. كما يهدف المؤتمر إلى تحديد القضايا المطلوبة لتحسين تقييم دور المرأة، وتعزيز دورها السياسي وفي عملياتصنع القرار لمواجهة الوباء.المؤتمر ثلاث جلسات عامة رئيسية؛

- النساء في الخطوط الأمامية،
- المشاركة الاقتصادية للنساء والإستجابة الى كوفيد-١٩،
- إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

منذ عام ٢٠١٣، تم إنجاز ٩ مشاريع تتعلق بتمكين النساء والمساواة بين الجنسين إستهدفت أكثر من ٥٠٠٠٠ مستفيد/ة. في عام ٢٠٢٠ تم إطلاق مشروع جديد من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO) والاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال مساعدة البلدان في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات. وضم المشروع ١٢ دولة من دول الاتحاد من أجل المتوسط ويهدف إلى تعزيز الوعي وبناء القدرات، وتبادل الخبرات حول أدوات منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من والاستجابة للعنف بين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة خلال أزمة كوفيد-١٩.

لقد تم تطوير أعمال الاتحاد من أجل المتوسط بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين العاملين في المنطقة، بما في ذلك السلطات المحلية، المنظمات الدولية، المؤسسات المانحة الدولية، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

هناك العديد من الديناميكيات المستمرة التي تستهدف الأهداف والقضايا ذاتها، كما وذات المستفيدين.. وهذا يتطلب تنسيقًا وتعاونًا إقليميًا أفضل لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز حقوق المرأة من خلال وسائل ملموسة وفعالة.

يؤيد الاتحاد من أجل المتوسط التوصيات التي اقترحتها المبادرة النسوية الاورومتوسطية - EFI - لضمان مراعاة منظور النوع الاجتماعي في القرارات المتعلقة بـ كوفيد-١٩.

٦. السيدة هنريك تراوتمان - رئيس التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي، ومفاوضات الجوار والتوسع للمديرية العامة، مفوضية الاتحاد الأوروبي

لقد فاقم الوباء إنعدام المساواة الإجتماعية -الاقتصادية والسياسية القائم أصلاً، وأدى إلى تفاقم الفقر المدقع، والاستبعاد من خدمات الحماية الاجتماعية، والحرمان السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسانت.

غالبا ما تتفاقمأوجه اللامساواة متعددة الأوجه وبين الجنسين أثناء الأزمات، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية العامة. ذلك بسبب عدم إدماج المساواة بين الجنسين في الأطر والسياسات العالمية. في منطقة الجوار الجنوبي، تؤدي النساء ما يقارب من خمسة أضعاف أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مقارنة بالرجال، بينما تشكل النساء على مستوى العالم ٧٠ في المائة من العاملين الاجتماعيين والصحيين. عندما تكون النظم الصحية مثقلة بالأعباء للاستجابة لوباء كورونا، يتم وضع هذا عبء أكبر على النساء لرعاية المرضى في المنزل. وهذا يجعل النساء أكثر عرضة للإصابة بالفيروس. حتى قبل ظهور فيروس كورونا، كان العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات يشكل أحد أكبر انتهاكات حقوق الإنسان. وقبل عام من تفشي المرض، تعرضت ٢٤٣ مليون امرأة وفتاة (تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عامًا) في جميع أنحاء العالم، للعنف الجنسي أو الجسدي من قبل شريك حميم (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢٠).

خلال جائحة كورونا، إزداد العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وقد تأثرت بشكل خاص النساء والفتيات اللاتي تعشن على دخل متوسط ومنخفض. إن تدابير الإغلاق عرّضت النساء بشكل مستمر لمعتديهن، وهو ما أدى إلى خلق أرضية خصبة لظهور و/أو تصاعد العنف[١]. ووفقا لليونيسف، فإن العوامل ذات الصلة، مثل الحبس والعزلة الاجتماعية، وزيادة الأعباء المادية، وضعف الاستجابة المؤسسية يمكن ان تزيد وتكثف من مستويات العنف ضد النساء والفتيات[٢].

وقد لاحظت لجنة حقوق المرأة في البرلمان الأوروبي، إرتفاعا بنسبة الثلث في حالات العنف الأسري في بعض الدول الأوروبية[٣]. ففي فرنسا إزدادت التقارير المقدمة إلى الشرطة بنسبة ٣٠٪ خلال الأسبوع الأول من الإغلاق، بين ١٧ و ٢٦ آذار. ووفقًا لوزارة الداخلية في مصر، إزدادت حالات العنف بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت من ٣٦٨ حالة (في الفترة من ١ كانون الثاني الى ١٧ آذار) إلى ٩٨٤ حالة (في الفترة من ١٨ آذار إلى ٣١ أيار)، بينما ارتفع عدد تقارير العنف ضد النساء والفتيات ثمانية أضعاف.

---

١ تقر منظمة الصحة العالمية (WHO) بأن العنف ضد المرأة هو "أكبر مشكلة صحية تواجه العالم مع انتشاره المتزايد في أوقات الطوارئ، بما في ذلك الأوبئة الخطيرة". وتحذر المنظمة من أن كوفيد -١٩ والتدابير المتخذة لوقف الوباء قد تؤدي إلى تفاقم خطر العنف بين الجنسين.

٢ انظر https://blogs.unicef.org/evidence-for-action/five-ways-governments-are-responding-to-violence-against-women-and-children-during-Covid-19

٣ البرلمان الأوروبي، كوفيد-١٩: وقف تصاعد العنف الأسري خلال بيان صحفي للإغلاق.

تفتقر معظم البلدان حول العالم إلى خطط التأهب المستجيب للنوع الاجتماعي، كذلك الى خدمات الدعم المتخصصة التي يمكن الوصول إليها من قبل جميع مجموعات النساء وأفراد الأسرة أثناء حالات الطوارئ المدنية والكوارث الطبيعية، ذلك بسبب نقص الموارد المالية والمادية والبشرية والبنى التحتية لإنشاء هذه الخدمات. وعلى وجه الخصوص، فإن هناك نقص في المهنيين المدربين والمراعين للنوع الاجتماعي في نظم القضاء والشرطة لدعم النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

٧. السيدة ليليان هولز - فرينش - الرئيسة المشاركة، المبادرة النسوية الأورو-متوسطية

يعد حوار السياسات خطوة جديدة على الطريق الطويل الذي قطعناه معًا كمنظمات مجتمع مدني ومؤسسات وطنية. إنه تتويج لجهودنا منذ المؤتمر الوزاي الأول للاتحاد من اجل المتوسط والذي عقد في اسطنبول في عام ٢٠٠٦، عندما خاطبت منظمات المجتمع المدني لحقوق المرأة العملية الوزارية بشأن تعزيز دور المرأة في المنطقة الأورومتوسطية. منذ ذاك الحين، أصبحت هذه الاجتماعات الوزارية، إلى جانب الإتفاقيات والالتزامات الآخرى، أداة هامة للمنطقة الاورومتوسطية.

لقد أدت العملية الحوارية التي بدأت بين مختلف المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، إلى إنشاء منصة إقليمية للنوع الاجتماعي. وقد تمثلت الفوائد الرئيسية لهذه المنصة في إثراء وإغناء المعرفة والموارد التي تم تشاركها. كما ان المنصة منحت لإنشاء وتطوير تحليلات ومشاريع مشتركة تهدف إلى تعزيز المساواة في المنطقة االأورومتوسطية.

لطالما كان العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله في صميم عملنا كشبكة إيفي . لهذا السبب، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تم إطلاق مشروع إقليمي في سبعة دول في المنطقة الاورومتوسطية تحت عنوان "مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في جنوب البحر المتوسط". ولقد شمل ذلك إطلاق حملة إقليمية لمدة ثلاث سنوات حول "عدم التسامح مطلقا مع العنف ضد النساء والفتيات". وفي هذا السياق، تم إنشاء مرصد المجتمع المدني الإقليمي في عمان – الأردن، لمكافحة العنف ضد المرأة والفتيات، ومن أجل دعم هذا المشروع.

لقد كان للتدابير المتخذة للحد من انتشار الوباء، وعدم الاستقرار وإنعدام الأمن، والقيود على الحركة تأثير مباشر على حقوق النساء. لهذا، فإن التوصيات التي ستتم صياغتها من خلال هذا الحوار، ضرورية وهامة لمواجهة هذه التحديات والتعامل مع انتهاكات حقوق النساء من اجل وقفها.

التوصيات من الجلسة الافتتاحية

- التعرف على مدى تفشي الأوبئة على النساء والفتيات والرجال والفتيان والفئات المهمشة باعتباره أمرًا أساسيًا لفهم آثار حالة الطوارئ الصحية والأزمة العالمية مثل كوفيد-١٩.
- استحداث آلية للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات كجزء من رصد التقدم المنصوص عليه في إعلان القاهرة الوزاري.
- وضع مؤشرات خاصة لجائحة كوفيد -١٩ وطرق الاستجابة لتأثيرها على النساء والفتيات.
- ضمان تنسيق أفضل على نفس القضايا والفئات المستهدفة بين أصحاب المصلحة الوطنيين والأقليميين والدوليين والعاملين وذلك من اجل ضمان التبادل المستمر للخبرات والدروس المستفادة.
- ضمان مراعاة منظور النوع الاجتماعي في القرارات الحكومية المتعلقة بوكوفيد-١٩.
- بلورة سياسات وخطط استعداد واستجابات فعالة ومستجيبة ومنصفة.
- إدماج نهج يراعي النوع الاجتماعي في إدارة الأزمات لضمان تمتع النساء بحقوق الإنسان، وبما يمكنها من عيش حياة خالية من العنف.
- لا ينغي النظر الى النساء والفتيات على انهن فئات ضعيفة فحسب، ذلك وفقا لما أقره النهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٧ بشأن المرونة في العمل الخارجي للاتحاد، وإنما يجب إعتبارهن عامل من عوامل التغيير القوية. إن تعزيز حالة النساء كقوة دافعة للتنمية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، يساهم في تعزيز قدرة الصمود الأسرية الاجتماعية والسياسية، حيث تلعب النساء دورًا أساسيًا لا غنى عنه في إدارة الأزمات، وفي تخفيف المخاطر على مستويات متعددة (المحلي، الدولة والمجتمع).
- ضمان دورا ناشطا للنساء في صنع القرار وعلى طاولات التفاوض في عمليات الحوكمة الصحية والاقتصادية والإنسانية.
- توظيف خطة عمل الاتحاد الأوروبي رقم ٢ للمساواة بين الجنسين ، والمشاركة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي بشأن أجندة المرأة والأمن والسلام، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن المساواة بين الجنسين ٢٠٢٠-٢٠٢٥ كأدوات قوية لتوجيه الإجراءات وتعزيز الدعم في هذا السياق.
- إعتبار الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط كآلية قوية متعددة الجوانب لبلورة استراتيجية تستجيب للنوع الاجتماعي ولضمان دعم النساء والفتيات في هذه الأوقات الصعبة.
- توضيح الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط كيفية تصميم التدخلات الوطنية لأزمة كوفيد-١٩ والتي تتضمن إتخاذ تدابير مستجيبة للنوع الاجتماعي، ذلك من خلال نهجه متعدد الجوانب، والركائز المحددة.، كما يجب ان تحديد آليات تعزيز التعاون الإقليمي، ووضع استراتيجيات على المديين المتوسط والطويل.
- تعزيز الشراكات بين الاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق المرأة، لترجمة الالتزامات طويلة الأجل إلى أفعال، لصون حقوق النساء. ويمكن للمنظمات المحلية تقديم الدعم الشعبي اللازم للنساء ضحايا العنف والناجيات اللاتي لا يستطعن الوصول إلى الخدمات الحكومية، وعلى الحكومات نفسها تنفيذ تدابير مراعية للنوع الاجتماعي.

- تعزيـز الـشراكات الإقليميـة لأصحـاب المصلحـة المتعدديـن، والالتـزام بتطويـر اسـتجابة مشـتركة ومنسـقة، للتأكـد إدمـاج النسـاء والفتيـات في خطـط التعـافي، بإعتبارهـن مشـاركات فاعـلات وقائـدات في مسـيرة تعـافي المجتمعـات و اقتصادهـا.
- تكثيـف الجهـود لضـمان التنفيـذ الكامـل للقوانـين،، فضـلاً عـن التنسـيق الفعـال مـن قبـل أصحـاب المصلحـة للتصـدي للعنـف ضـد النسـاء والفتيـات أثنـاء الأزمـات. حيـث ان أزمـة كجائحـة كورونـا تتطلـب إتخـاذ إجـراءات وطنيـة وإقليميـة حيـث يكـون للمـرأة دورا رئيسـيا في صنـع القـرار.
- تقديـم التوصيـات التـي تمـت مناقشـتها في حـوار السياسـات، خاصـة تلـك المتعلقـة بتسريـع المسـاواة بـين الجنسـين أثنـاء جائحـة كوفيـد -١٩، الى مؤتمـر الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط القـادم. مـع التأكيـد إلى أن هـذه التوصيـات تسـتند إلى الأولويـة الرئيسـية التـي حددتهـا الـدول الأعضـاء في إعـلان الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط بشـأن مشـاركة المـرأة.
- دمـج هـذه التوصيـات في الخطـط الوطنيـة وربطهـا بخطـط الرصـد والتقييـم لقيـاس مسـتوى الإنجـازات والتقـدم.
- ضمان مشاركة النساء في لجان إدارة الأزمات لتطوير السياسات التي تلبي احتياجات النوع الاجتماعي.
- تفعيل إستخدام وسائل الإعلام لزيادة الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات.
- التخفيـف مـن الأثـر الاقتصـادي للوبـاء عـلى النسـاء واسـتخدام التكنولوجيـا لإنشـاء برامـج دعـم اقتصـادي عاليـة الجـودة.
- تدابير مراعية للنوع الاجتماعي.
- تعزيـز الـشراكات الإقليميـة لأصحـاب المصلحـة المتعدديـن، والالتـزام بتطويـر اسـتجابة مشـتركة ومنسـقة، للتأكـد إدمـاج النسـاء والفتيـات في خطـط التعـافي، بإعتبارهـن مشـاركات فاعـلات وقائـدات في مسـيرة تعـافي المجتمعـات و اقتصادهـا.

٢.ب الجلسة الأولى: العنف ضد النساء والفتيات، أجندة المرأة والأمن والسلام، مشاركة النساء في صنع القرار والمشاركة الاقتصادية

مدير الجلسة

السيد صالح المشاقبه - رئيس السياسات الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية –الأردن

المتحدثون/ات

أجندة المرأة والأمن والسلام

عطوفة السيد داود الديك - نائب الوزير، وزارة التنمية الاجتماعية - فلسطين

مشاركة النساء في صنع القرار

سعادة السيدة وفاء بني مصطفى - عضو مجلس النواب الأردني-الأردن

المشاركة الاقتصادية

السيدة ماري فرانس غرانجود - عضو مؤسس لمؤسسة المساواة – الجزائر

العنف ضد النساء والفتيات

السيدة نجاة الجوادي - المديرة العامة لحقوق الإنسان ، وزارة الداخلية - تونس

١. عطوفة السيد داود الديك - نائب الوزير، وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين

عند معالجة قضايا المرأة والأمن والسلام يجب تسليط الضوء على نضال النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي. فمن المتعرف عليه أن أولى ضحايا الاحتلال هن النساء والفتيات. إن تأثير الاحتلال والحصار المفروض على قطاع غزة وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي على النساء الفلسطينيات وعائلاتهن كبير جداً.

فبموجب خطة الضم الإسرائيلية غير القانونية الأخيرة، والتجاهل التام للقانون الدولي، ستزداد معاناة النساء الفلسطينيات مع فقدان الأرض والدخل. كما سيكون هناك ضغط للعمل في المستوطنات الإسرائيلية في ظل ظروف عمل تمييزية.

لذلك فأنه من الهام أن يتحمل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن هذه الانتهاكات. كما يجب على أعضاء المجتمع الدولي تطبيق القانون الدولي، والعمل على وقف بناء وتوسيع المستوطنات غير الشرعية، وليس مكافأة الاحتلال من خلال توقيع اتفاقيات السلام معه. كما يجب أن نعترف بدور الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل بشكل وثيق مع الحكومة الفلسطينية، خاصة تلك المتضامنة مع الشعب الفلسطيني.

منذ تفشي جائحة كورونا، تعمقت معاناة الأسر الفقيرة والمهمشة التي فقدت وظائفها ودخلها الشهري. وتواجه النساء الفلسطينيات على وجه الخصوص ضغوطا نفسية متزايدة. في فلسطين، كما هو الحال في جميع دول العالم، تشير الاحصائيات الى ارتفاع في نسب العنف ضد النساء أثناء الوباء.

وعلى الرغم من أن النساء يشكلن معظم كادر القطاع الصحي (٧٠٪ من العاملين الصحيين في فلسطين هن من النساء)، فإن مناصب صنع القرار يتولاها الرجال. كما أن معظم الممرضات العاملات في الخطوط الأمامية من النساء اللواتي يواجهن تحديات يومية في تقديم جهود الإغاثة والدعم للمرضى. إن هذا العمل لا يتم الاعتراف به. كما تُرك العمال المياومون وراء الرُكب، دون وضع قانوني للعمل أو دون حماية اجتماعية. وبالمثل، فإن النساء اللواتي يُعلن أسرهن هن الاكثر ضعفاً اليوم. كما تأثرت النساء اللاتي يعتنين بالأطفال، والنساء العاملات في دور الحضانة، وكذلك النساء ضحايا العنف بالجائحة.

لقد أدخلت الحكومة الفلسطينية عددًا من الإجراءات لدعم النساء خلال انتشار الجائحة. وقد شملت هذه الاجراءات إبقاء الملاجئ ومراكز الرعاية مفتوحة، وتشغيل بروتوكولات الإحالة. كما تلقت النساء دعماً من برامج المساعدات المالية وتم دمج منظور النوع الاجتماعي في خطة التعافي الحكومية.

وبالنظر إلى أن ٩٠٪ من الشركات في فلسطين هي صغيرة إلى متوسطة، فإن هناك حاجة إلى تخطيط يراعي النوع الاجتماعي لتقديم الدعم للعاملات. كما يتوجب أيضًا توسيع نظام الحماية الاجتماعية ليشمل النساء غير المسجلات حاليًا لتلقي الدعم.

وكشرط أساسي لتعزيز الحماية، هناك حاجة إلى نظام حماية من العنف، بما في ذلك سن قانون وطني ضد العنف، وإنشاء واستخدام نظام إحالة وطني للنساء، ونظام مراكز الحماية، ونشر وتعميم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء.

لقد أجرينا دراسة مهمة في فلسطين حللت تأثير كوفيد ١٩ على الوضع الاجتماعي والصحي والقانوني للنساء، فضلاً عن التأثير على تعليمها وعلى العنف ضد النساء والفتاة. أن إدماج توصيات تلك الدراسة يجب ان يكون جزءًا من التخطيط والبرمجة المستقبلية. كما انه من الهام أيضًا تضمين النوع الاجتماعي في الخطط المستقبلية.

وينبغي معالجة الفجوات في السياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل دعم النساء والفقراء والفئات المهمشة. ويجب مراجعة الإنفاق العام، مع إعطاء الأولوية المالية لخدمات للرعاية الاجتماعية، والاستثمار في البرامج الاجتماعية، حيث أن كوفيد ١٩قد كشف عن فجوة عدم المساواة الهائلة التي تترك الفئات الضعيفة وراءها.

يجب أن تكون الخطط الوطنية جزءًا من الاستراتيجيات الوطنية الشاملة والخطط التنفيذية الوطنية، ذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، هذا فضلاً عن الميزانيات الوطنية التي لا ينبغي أن تكون منفصلة عن تلك الخطط. كما يجب أن تراعي المساعدات الدولية النوع الاجتماعي، وأن تراعي احتياجات وحقوق النساء. يجب أن نقف متحدين ضد تسييس المساعدات الإنسانية الدولية وتمويل المانحين الذي يستخدم كورقة ضغط على المؤسسات الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.
نحن بحاجة إلى استخلاص دروس مهمة من كوفيد ١٩ والتفكير فيما يجب تغييره. على الرغم من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الهائلة، إلا أنها تقديم دروس مستفادة هي قضية هامة مهمة لإصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة بنائها على أساس العدالة الاجتماعية.

٢. سعادة السيدة وفاء بني مصطفى - عضو مجلس النواب الأردني-الأردن

إن معظم مواقع صنع القرار في الأردن يشغلها رجال. ولا تتناسب مشاركة المرأة السياسية البرلمان مع واقع العالم، حيث تشكل النساء ٢٠٪ فقط من رؤساء البرلمانات في ١٩٠ دولة. هذا في حيت انه خلال انتشار الوباء، نجحت البلدان التي تقودها نساء في إدارة الأزمة واحتواءها، فقدمت أمثلة جيدة في قيادة البلاد.

في الوقت الحالي في الأردن ، لم يتم اعتبار النساء جزءً فاعلا، حيث انه ليس لها صوت في الحياة العامة، والقليل منهن فقط يلعب دورًا في صنع القرار.

يجب مراعاة احتياجات المرأة بشكل كامل أثناء انتشار الأوبئة والكوارث الأخرى. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون المرأة قادرة على المشاركة في القرارات التي تشكل حياتها.، كما يجب أن تأخذ خطة الاستجابة لكوفيد ١٩ بعين الاعتبار سلامة النساء أولاً.

إن تعزيز مشاركة النساء يتطلب عدة خطوات منها:

- تعديل القوانين التمييزية، خاصة قوانين الانتخابات.
- تسهيل عملية تنافس النساء كمرشحات في الانتخابات. القرار
- تعزيز تجربة النساء في صنع القرار.
- التأكيد على أهمية المشاركة المتساوية، خاصة في المناهج الدراسية.
- العمل والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

خلال انتقالنا إلى مراحل التعافي من المهم مراعاة تعليم النساء والفتيات وصحتهن. حيث يجب أن تحصل النساء، ولا سيما المهمشات منهن، على وصول آمن للخدمات الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية. وبالمثل، فانه يجب تعزيز الوصول إلى البيانات والمعلومات (بما في ذلك الوصول إلى المنصات عبر الإنترنت).

أطلق الأردن مبادرة وطنية مع المعهد الديمقراطي الوطني لحماية النساء من العنف السياسي، حيث تم صياغة دليل حول معالجة العنف السياسي، وتشكيلت لجنة وطنية استشارية مكونة من ١٧ خبيراً لوضع خطط لمكافحة العنف السياسي ضد النساء..

٣. السيدة ماري فرانس غرانجود - عضو مؤسس لمؤسسة المساواة –الجزائر

لقد أثر الوباء على النساء بشكل كبير وكلنا ندرك آثاره المدمرة بسبب قياسنا لها. في الجزائر، وعلى الرغم من زيادة المشاركة الاقتصادية للنساء، الا ان نسبة هذه المشاركة ما زالت منخفضة. فمعدل البطالة بين النساء هي ضعف معدل البطالة بين الرجال. فهناك إحجام مستمر عن توظيف النساء. وتعمل معظم النساء في القطاع العام، خاصة في التعليم والصحة. إلا أن نسبة محدودة من النساء يشغلن مناصب في مواقع صنع القرار.

واجهت معظم النساء تحديات متعددة أثناء الجائحة لمحاولتهن تحقيق التوازن بين اعمالهن مدفوعة الأجر وبين أعمالهن الرعائية غير مدفوعة الأجر. وتواجه النساء في المنزل عبئًا منزليًا ثقيلًا، حيث تقضي النساء اللواتي تتدواح اعمارهن بين ٢٥-٦٩ عاما ما معدله ٦ ساعات يوميا في الأعمال المنزلية، مقارنة بـ ٩ دقائق للرجال.

وتواجه النساء في القطاع الصحي تحديات عديدة، حيث لم يتم تزويدهن بالمعدات الوقائية، توفيت طبيبة كانت حاملاً بسبب الإصابة بالفيروس. بعد هذه الحادثة، تم توسيع الإجراءات الوقائية لتشمل النساء.

وكانت اللجنة الوطنية المسؤولة عن أزمة إدارة الوباء مؤلفة من الرجال فقط. ونتيجة لذلك، تم إهمال النساء من خطط الاستجابة الاقتصادية. لذلك عانت النساء من زيادة الاعباء المنزلية وفقدان الدخل. كما تم تقييد حركة النساء، لأنهن لم يكن قادرات على السفر والتنقل هذا العام بسبب توقف وسائل النقل العام عن العمل. إن ذلك أدى الى عدم قدرتهن على الوصول الى أماكن العمل، في الوقت الذي كان القطاع غير الرسمي، على وجه التحديد، يعاني من نقص في الموارد، لذلك ارتفعت معدلات البطالة، خاصة بين النساء العاملات في القطاع الخاص.

لكن الجانب الإيجابي الذي يمكن ان نشير هو أن المرأة في القطاع العام كانت قادرة على الاحتفاظ بوظيفتها ودخلها. فيما قامت الحكومة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية لمن فقدن وظائفهن في القطاع الخاص.

٤. السيدة نجاة الجوادي - المديرة العامة لحقوق الإنسان، وزارة الداخلية – تونس

خلال الأزمة ، ركزت المؤسسات الوطنية في تونس، اهتمامها على النساء ضحايا العنف الأسري، وذلك بسبب ارتفاع عدد ومستوى العنف. حيث لوحظ سجلت جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف عبر الإنترنت، والعنف الزوجي والمنزلي. كما سجلت حالات قام فيها أزواج بحبس النساء داخل البيوت، كما كان هناك زيادة في جرائم القتل، وغادرت العديد من النساء منازلهن بسبب العنف.

ومع توقف عمل وسائل النقل العام، واجهت النساء التونسية صعوبة في التنقل، حيث لم يسمح سوى للأشخاص الحاصلين على تراخيص باستخدام سياراتهم، وبالتالي تم حبس النساء اللاتي يعانين من العنف في المنزل ومع من يسيئون لهن. وهذا ما زاد من مخاطر تعرضهن للعنف المنزلي، و/او تركهن معزولات عن الأشخاص والموارد المتاحة للدعم. هذا ومنع تعليق النظام القضائي النساء من تقديم الشكاوى خلال فترة الاغلاق. ونتيجة لذلك، لم تتمكن النساء من الحصول على المساعدة القضائية، حيث تم إغلاق الخدمات الإدارية. وبالمثل، لم تستطع النساء الحصول على وثائق تثبت حقهن في الحضانة، ولم يكن بمقدورهن تلقي العديد من أنواع المساعدة الأخرى.

أصدرت الحكومة التونسية تعليمات وقرارات لمكافحة العنف الأسري والزوجي، وذلك من خلال وزارة المرأة، الأسرة، الطفولة وكبار السن، كما من خلال وزارة الداخلية.

في بداية انتشار الوباء، قدمت فرق متخصصة في وزارة الداخلية المساعدة، ولكن حتى الساعة الثانية بعد الظهر فقط. بعد ذلك هذا الوقت، تُركت النساء دون حماية.

ولاحقا، نظمت وزارة المرأة، الأسرة، الطفولة، وكبار السن، اجتماعات أسبوعية عبر بُعد، لتحسين التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع منظمات المجتمع المدني (يستمر التعاون مع منظمات المجتمع المدني في تونس). وعندما أغلقت الخدمات، تم إنشاء خط هاتفي ساخن لتتصل به النساء. كما تمت مشاركة الأرقام الشخصية للمسؤولين مع الجمهور والعامة. وقد ثبت أن هذا التكتيك مثمرا، لكنه مربك في بعض الأحيان، حيث ان الهاتف لا يتوقف عن الرنين. بالرغم من ذلك، فقد أُعتبر هذا رسالة هامة إلى الناس، مفادها أن الدعم لا يزال متاحًا، وأن المؤسسات تقوم بدورها. هذا وقامت الوزارة بزيارة الملاجئ المختلفة للقاء ضحايا العنف. كما أطلقت الوزارة حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بالعنف ضد النساء والفتيات واستخدمت شعار "لا مكان للعنف".

التوصيات من الجلسة الأولى

العنف ضد النساء والفتيات

- ضمان تنفيذ القوانين وعمل أصحاب المصلحة معا، للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات أثناء الأزمات. وهو يتطلب وضع سياسات وإجراءات وطنية يجب اتباعها. وأن تلعب النساء ومنظمات حقوق المرأة دورًا نشطًا في صنع القرار.
- استحداث تدابير وقائية فورية في أوقات الأزمات.
- إجراء مراجعة شاملة لأنظمة الإحالة وخدمات الحماية، والخدمات التي تساعد في دعم ضحايا العنف، والتأكد من ضمان تطبيق القوانين، وزيادة الوعي ضرورة التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، وضمان موائمة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع التشريعات الوطنية.
- وضع بروتوكولات وأنظمة إحالة وطنية محدد للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات وحماية ضحايا العنف أثناء انتشار الأوبئة، مع إتخاذ تدابير خاصة لدعم الفئات الأكثر تهميشا بينهم.
- وضع برتكول إقليمي للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات وحماية ضحايا العنف أثناء انتشار الأوبئة.
- ضمان حصول السجينات والمحتجزات على الحماية، وتمكينهن من حماية أنفسهن من العنف من أفراد الأسرة الذكور.
- ضمان وصول السجينات الى الخدمات الصحية، القانونية والقضائية وكذلك خدمات الصحة الإنجابية أثناء انتشار الوباء.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة وموحدة توفر بيانات مصنفة حسب الجنس.
- إنشاء منصة إقليمية لتجميع المعلومات وتقديم التحليلات ونشر أفضل الممارسات في التدابير الوقائية والحمائية.
- توفير الوصول الآمن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في خطط الاستجابة، خاصة للفئات الأكثر ضعفا خلال فترات الأزمات.
- توسيع وتطوير نظام الحماية الاجتماعية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات ودعم ضحايا العنف.

أجندة المرأة والأمن والسلام

- تعزيز الديمقراطية والسلام والعدالة الاجتماعية في المنطقة كشرط أساسي ومسبق لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعدم إبقائها حبرًا على ورق.
- تطوير خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ١٣٢٥ مع وضع ميزانيات كافية لتنفيذها.
- ضمان إدماج خطط العمل الوطنية للقرار ١٣٢٥ ومواءمتها مع الاستراتيجيات والخطط الوطنية القائمة لجميع القطاعات الحكومية.
- الدعوة للتضامن الدولي من أجل مشاركة المرأة في أجندة السلام وحل النزاعات.

- تقديم الدعم والحماية للنساء الفلسطينيات من الاحتلال الإسرائيلي الذي يتنهك حقوقهن.
- دعم حقوق وحريات الشعب الفلسطيني من جانب جميع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.
- مراعاة إحتياجات النساء ومنظور النوع الإجتماعي في المساعدات الدولية. وفي هذا الصدد، يجب الكشف عن ومعالة تسييس المساعدات الإنسانية الدولية والتمويل الذي يستخدم كورقة ضغط على المؤسسات الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

مشاركة المرأة في صنع القرار

- تعزيز تجربة المرأة في صنع القرار.
- تعزيز مشاركة المرأة في مختلف هيئات صنع القرار، من خلال إشراكها في تقديم آرائها ووجهات نظرها.
- إبراز أمثلة ونماذج القيادات النسائية التي أدخلت تدابير وسياسات ناجحة خلال أزمة كوفيد-١٩ لتجنب فشل السياسات والأنظمة.
- تعديل القوانين التمييزية، وخاصة قوانين الانتخابات، لتسهيل عملية تنافس النساء كمرشحات في الانتخابات.
- التأكيد على أهمية المشاركة المتساوية خاصة في المناهج الدراسية.
- تعزيز التعاون مع منظمات حقوق النساء.

المشاركة الاقتصادية للمرأة

- تعزيز أهمية عمل المرأة ودورها في الاقتصاد على جميع المستويات، كمفتاح للمساواة والتنمية المستدامة.
- تحسين تقديم خدمات ومراكز دعم رعاية الأطفال.
- توسيع نظام الحماية الاجتماعية بحيث يتمتع الجميع بفرص متساوية، وضمان توفير التمويل اللازم لتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.
- ضمان وصول النساء إلى المنصات الرقمية وبرامج مساعدات الضمان الاجتماعي.
- تقديم الدعم المالي المباشر والمساعدة النقدية للنساء المستضعفات أثناء انتشار الوباء، وفي المقدمة الممرضات، ومقدمات الرعاية في مراكز تعليم الاطفال، والاسر التي تعولها نساء، والنساء ذوات الإعاقة أو النساء التي لديها أفراد من ذوي الإعاقة، والنساء ضحايا العنف، والنساء في مراكز الايواء،
- توفير الرعاية الصحية الشاملة لضحايا العنف.
- منح العاملين بأجر يومي، والنساء اللواتي فقدن وظائفهن، إمكانية الحصول على تعويض مالي ومساعدات البطالة.
- تخفيف العبء المنزلي والرعائي على النساء وتعزيز أهمية المشاركة المتساوية في أعمال الرعاية بين النساء والرجال.
- السعي لتغيير المواقف تجاه الأعمال الرعائية غير مدفوعة الأجر، من خلال إدماج منظور النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية. وهذا يشمل، الحديث عن الأدوار الإنجابية المتساوية، وتصوير الرجال الذين يقومون بأعمال الرعاية والمسؤوليات المنزلية.

٢.ج الجلسة الثانية: التعلم والتعليم، وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والإعلان، تشجيع وتعزيز التنفيذ التعاوني

مدير الجلسة
السيدة عائشة وهبي - هيريرا - خبيرة في النوع الاجتماعي، التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي - الاتحاد الأوروبي

المتحدثون/ات

الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإعلان
السيد أحمد محمود - صحفي في جريدة الأهرام - مصر

تشجيع وتعزيز التنفيذ التعاوني
السيدة منى رفوع - رئيسة قسم النوع الاجتماعي ، وزارة التنمية الاجتماعية – الأردن

التعلم والتعليم
السيدة جمانة حلبي - منسقة النوع الاجتماعي ، وزارة التربية والتعليم العالي - لبنان
السيد عبدلله هوميدوش، رئيس قسم المرأة، وزارة التضامن والتنمية الإجتماعية والمساواة والأسرة، المغرب

١. السيد أحمد محمود - صحفي بجريدة الأهرام – مصر

من الهام فهم كيفية عمل وسائل الإعلام لنتمكن من استخدامها للنهوض بقضايا حقوق النساء. اليوم، في الشائعات العالمية، يمكن للأخبار الكاذبة والتقديم السلبي لمنظور النوع الاجتماعي أن تنتشر بسرعة ويتم مشاركتها على نطاق واسع. وتسمح منصات وسائل التواصل الإجتماعي مثل Facebook و Twitter للجميع بمشاركة القصص دون دليل للتحقق من صحتها.

وفقًا لدراسة أجريت عام ٢٠١٨ وصادرة عن جامعة ماساتشوستس للتكنولوجيا، فإن الأخبار الكاذبة والشائعات قد انشترت بشكل أسرع بكثير من الأخبار الحقيقية على وسائل التواصل الاجتماعي. هذا النوع من الأخبار الكاذبة أو المضللة يمكن أن يخلق إحساسا بالخوف وعدم الاستقرار بين المجتمعات..

لذلك فإنه من المهم، كمنظمات مجتمع مدني وناشطين/ات التعامل مع مصادر إخبارية موضوعية، وذات مصداقية، وضمان تبادل المعلومات الموضوعية الدقيقة. إن مشاركة قصص ضحايا العنف في وسائل الاعلام يمكن أن يضر بالنساء، ويجعلهن أكثر عرضة لمزيد من العنف من قبل أسرتها. لهذا فإنه من الاهمية بمكان أن نشارك الأخبار والأبحاث من المواقع الرسمية الموثوقة، التي تستخدم مصادر موثوقة، واستشهادات مناسبة، مع تواريخ وروابط دقيقة، مع الآخذ الدائم في الاعتبار، آراء الضحايا.

٢. السيدة منى رفوع - رئيسة قسم النوع الاجتماعي، وزارة التنمية الاجتماعية – الأردن

جاءت استجابة وزارة التنمية الاجتماعية للوباء كجزء من إستجابة خطة الأردن للاستجابة لكوفيد ١٩. وقد أطلقت الحكومة الأردنية الخطة، بالتنسيق مع المركز الوطني لإدارة الأزمات على ثلاث مراحل هي: الاستجابة، التكيف، والتعافي. وتم إدارة خطة وزارة التنمية الاجتماعية من قبل لجنة وفرت إجراءات الصحة والسلامة الاحترازية لمراكز كبار السن، ودور إيواء النساء، والمديريات. كما وسعت خدمات الضمان الاجتماعي والمساعدات المالية للعاملين بأجر يومي والمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية: وهو مقدم خدمات حكومي تأسس عام ١٩٨٦ لحماية ودعم الأفراد والأسر المحتاجة.

كما تم تشكيل فريق حماية إجتماعية برئاسة وزير التنمية الاجتماعية، بمشاركة وزارات آخرى ومنظمات ذات صلة، لتنسيق توزيع المساعدات المالية والعينية للفئات الضعيفة. وقد عمل فريق الحماية على توسيع قاعدة بيانات صندوق المعونة الوطنية لتشمل العمال المياومين الذين فقدوا دخلهم.

قبل تفشي الوباء، أجرت وزارة التنمية الاجتماعية تحليلاً جنسانيًا لتحديد الفجوات في الموارد البشرية وطرق زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار، وذلك من أجل إدماج وتعميم منظور النوع الاجتماعي في الوزارة. كما وضعت الوزارة سياسة جندرية (سياسة مبنية على النوع الاجتماعي) محددة، تتماشى مع سياسة النوع الاجتماعي الحكومية التي أصدرتها اللجنة الوزارية لتمكين المرأة.

خلال الوباء ، واصلت وزارة التنمية الاجتماعية جهودها لتعميم مراعاة النوع الاجتماعي، لتضييق الفجوة بين الجنسين، من خلال زيادة عدد القيادات النسائية في الوزارة، وفي مناصب صنع القرار التي ستضع خطة الاستجابة وتنفذها. ولقد أظهرت المؤشرات أنه قبل انتشار الوباء شكلت النساء ٢٧٪ في مواقع صنع القرار، عبر الإدارة والإشراف والمديريات الميدانية، حيث يعملن على مدار الساعة وحتى ساعات متأخرة.

وقد قامت الوزارة بتدريب موظفيها، خاصة العاملين في الملاجئ، على أهمية تعميم النوع الاجتماعي في المشاريع وخطط العمل. كما قامت بتدريب الموظفين على كيفية تطوير مؤشرات النوع الاجتماعي، وزيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وأفضل السبل للتعامل مع ضحايا العنف.
كما عملت وزارة التنمية الاجتماعية مع مؤسسة الضمان الاجتماعي، للتأكد من وصول النساء إلى المعلومات حول طرق التسجيل في الضمان الاجتماعي وتلقي حزم الدعم الاجتماعي.

هذا وتدير وزارة التنمية الاجتماعية برنامج تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، لزيادة مشاركة المرأة الاقتصادية. حيث يمكن للنساء الحصول على قروض دون فوائد، كما والحصول على مساعدات عينية. وقد استفادت النساء خلال فترة الوباء، من مشروع الإسكان التابع للوزارة. كما اتخذت الوزارة قرارًا بإعادة فتح مراكز الرعاية النهارية في تموز لدعم عودة النساء إلى العمل.

خلال الوباء ، واصلت الوزارة رفع مستوى الوعي حول الصحة بين النساء في وزارة التنمية الاجتماعية، وفي مراكز الرعاية النهارية والملاجئ. ونفذت الوزارة تدابير صارمة حول الصحة والسلامة والتباعد الاجتماعي في الملاجئ. هذا وتستعد الوزارة أيضًا لحملة الـ١٦ يومًا ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث ستركز في حملتها على حماية المرأة والتزويج المبكر وتزويج الفتيات.

ومـن اجـل منـح النسـاء إمكانيـة الوصـول إلى الخدمـات الاجتماعيـة، أخـذت برامـج الـوزارة الخطـة الوطنيـة بعـين الاعتبـار قـرار مجلـس الأمـن رقـم ١٣٢٥ وتحقيـق الهـدف الثالـث منـه. هـذا وخـلال فـترة انتشـار الوبـاء، قامـت وزارة التنميـة الاجتماعيـة بزيـارات عديـدة إلى الملاجـئ للتأكـد مـن التزامهـم بإجـراءات الصحـة والسـلامة.

نظمـت اللجنـة المشـتركة لتمكـين المـرأة بـين الـوزارات، اجتماعـا لجمـع الـوزارات ومنظـمات المجتمـع المـدني ذات الصلـة مـن أجـل:

- معالجة قضايا النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام.
- مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.
- زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة أثناء انتشار الوباء.

٣. السيدة جمانة حلبي - منسق النوع الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم العالي – لبنان

أثنـاء الالتحـاق بالمدرسـة، يتـم تعزيـز شـعور الطـلاب بالانتـماء إلى مـكان مـا، ويتـم توفـير مسـاحة للتفاعـل مـع الآخريـن. لكـن التعليـم عـن بعـد أبـرز تحديـات عديـدة. فقـد زاد التعلـم في المنـزل مـن التوتـر في العلاقـات الاسريـة، كـما توجـب عـلى العائـلات الحفـاظ عـلى بيئـة هادئـة للأطفـال للتعلـم، وتوفـير الأجهـزة الإلكترونيـة ووسـائل التواصـل اللازمـة للتعليـم غـير المدمـج، عـلى الرغـم مـن فقدانهـم للدخـل.

كـما أدى التعليـم عـن بعـد (عـبر الإنترنـت) إلى صرف انتبـاه الطالبـات عـن التعلـم، حيـث يُتوقـع منهـن القيـام بالأعـمال المنزليـة أثنـاء تواجدهـن في المنـزل. وبالنسـبة للنسـاء، فـإن الوبـاء زاد مـن أعبـاء اعـمال الرعايـة عليهـن، حيـث تعـين عليهـن إكـمال الأعـمال المنزليـة ودعـم أطفالهـن في التعلـم، والتأكـد مـن تقديـم واجباتهـم المدرسـية في الوقـت المحـدد.

لقـد تبـين ان التعليـم عـن بعـد (عـبر الإنترنـت) يعـاني العديـد مـن أوجـه القصـور التـي أثـرت عـلى جـودة التعلم. واحـدة مـن أوجـه القصـور الرئيسـية هـي محدوديـة المشـاركة بـين الطـلاب والمعلمـين. لذلـك مـن الـضروري إشراك أوليـاء الأمـور في عمليـة التعلـم عـبر الإنترنـت حتـى يتمكنـوا مـن المسـاعدة في دعـم أطفالهـم في المنـزل. ويتمثـل التحـدي الآخـر في الافتقـار إلى التواصـل عـبر الإنترنـت بسـبب التكلفـة المرتفعة لهـذا النوع مـن الخدمات. وسـاهم نظـام التعليـم عـن بعـد في توسـيع الفجـوات الاقتصاديـة والاجتماعيـة بـين النـاس. في الوقـت نفسـه، لا تسـتطيع المـدارس متابعـة أو رصـد حـالات العنـف ضـد الطـلاب والشـابات.

تعـد الحاجـة إلى العـودة إلى المدرسـة أمـرًا حيويًـا، ليـس فقـط لاكتسـاب المعرفـة والمهـارات، بـل وإنمـا أيضـا لاكتسـاب مهـارات القيـم الحياتيـة، والسـلوكيات الاجتماعيـة اللازمـة لبنـاء الشـعور بالتعـاون والانفتـاح عـلى الآخريـن وغـرس قيـم المواطنـة الصالحـة.

٤. السـيد عبدللـه هوميـدوش، رئيـس قسـم المـرأة، وزارة التضامـن والتنميـة الاجتماعيـة، المسـاواة والأسرة، المغـرب

تبلـغ نسـبة الأميـة في المغـرب ٤٤٪ بـين النسـاء و٢٢٪ بـين الرجـال، بينـما تشـكل النسـاء ٣٧٪ مـن نسـبة الالتحـاق بالتعليـم الثانـوي، فيـما تتسـاوى تقريبـاً نسـبة الالتحـاق بالتعليـم الابتـدائي بـين الانـاث والذكور.

تبلغ نسبة المشاركة الإقتصادية للمرأة في المغرب ال ٢٢٪ وتصل الى ٧١٪ للرجال. ولقد توصلت الأبحاث إلى ان العوائق التي تحول دون عمل النساء تشمل: إحجام النساء عن القيام بالتدريب المهني أو تولي الوظائف المهنية، تركيز النساء في الوظائف المؤنثة، ظروف العمل غير المواتية التي لا تدعم دخول المرأة إلى سوق العمل ونقصها. وغياب الحماية من العنف ضد النساء والفتيات والمضايقات في عالم العمل.

مدعوما بعددٍ من السياسات والخطط القانونية والتنفيذية تدير الحكومة المغربية برنامج المشاركة الاقتصادية للمرأة، "المغرب من أجل التمكين"، وبدعم بمرسوم ملكي. من بينها تلك السياسات والخطط: الدستور المغربي لعام ٢٠١١، وهو برنامج حكومي لدعم حقوق النساء يعمل على إدماج مبدأ المساواة ويكافح جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات. كما تعتبر "المغرب للتمكين" مكملاً للخطة الوطنية للمساواة، إكرام ٢، وخطة التنمية المستدامة، والخطة الوطنية لتعزيز المعلومات الإحصائية من منظور النوع الاجتماعي.
على المستوى القانوني: تم إجراء إصلاح قانوني لمواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقات الدولية. حيث أُجريت العديد من التعديلات القانونية، بما في ذلك إقرار القوانين والإجراءات الإجرائية، وتعميم منظور النوع الاجتماعي في السياسات العامة، وفي الميزانية الوطنية.

يهدف البرنامج الاقتصادي المغربي إلى تعزيز التقدم المحرز، ومعالجة التحديات والعوائق مثل: ازدواجية الجهود، التعاون غير الكافي، نقص التوجيه، ومحدودية القدرات والموارد البشرية. وتعمل الحكومة على تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية النسائية والقطاع الخاص، ومن خلال إطار استراتيجي شامل مع خطة عمل وآلية تمويل واضحة.

ويعتبر البرنامج الاقتصادي حيوياً من اجل التنمية، فيحدد مجالات ثلاث رئيسية ذات اولوية هي: الوصول إلى الوظائف، الوصول الى التدريب والتعليم، وخلق بيئة عمل تمكينية للنساء وحماية حقوقهن في العمل. ويهدف أيضا إلى، زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى ٣٠٪ من معدل القوة العاملة، ومضاعفة إلتحاق النساء والفتيات في التدريب المهني، وتعزيز ظروف العمل اللائق بالنساء.

خلال جائحة كورونا، اتخذت الحكومة المغربية تدابيراً لتلبية احتياجات النساء اللواتي تواجهن تحديات اقتصادية واجتماعية. وقد شملت هذه التدابير تقديم برامج خاصة بالنساء في المناطق النائية، والعاملات في الزراعة، والنساء في القطاع غير الرسمي، والتعاونيات التي تقودها النساء، مما يتح لهن فرص الوصول الى التكنولوجيا، وتمكين النساء اللواتي تقود المجالس المحلية وتزويدها بالميزانيات الكافية.

التوصيات من الجلسة الثانية

التعليم والتعلم

- تعميم منظور النوع الإجتماعي في النظام التعليمي بشكل عام.
- تضمين منظور النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية، وتوعية الأجيال القادمة بأهمية مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، كعائق رئيسي أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.
- دمج منظور النوع الاجتماعي في النظام التعليمي عبر الإنترنت، وتعزيز بناء قدرات المعلمين وأولياءالأمور لضمان جودة التعليم.وإعطاء الأولوية للإنفاق على الصحة والتعليم والبنية التحتية لتلبية احتياجات النساء الأكثر تهميشا. ويشمل ذلك توفير أجهزة الكمبيوتر والإنترنت للأسر والفئات الضعيفة.
- تدريب الأهل (الآباء والأمهات) على كيفية استخدام المنصات المدرسية عبر الإنترنت، لضمان حصول الأطفال والشباب على التعلم والتعليم. ذات جودة.
- في سياق التعليم عن بعد، فإن إعادة توزيع الأعباء الرعائية بين النساء والرجال، وبين الدولة والمجتمع/الأسر أمر ضروري لتخفيف عبء الرعاية على النساء والمعلمات.

الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإعلان

- رفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات الموثوقة والكافية حول الخدمات وبرامج المساعدة. إن ذلك هو أمر حيوي لضمان وصول النساء الى الخدمات والمساعدة، لا سيما في ظل التدابير التي تفرض الإغلاق والعزلة.
- تأكد أن وسائل الإعلام تلعب دوراً رئيسياً في رفع مستوى الوعي وتغيير المواقف تجاه العنف ضد النساء والفتيات.
- استخدام وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي بطريقة ابداعية لاستهداف الشباب والرجال وتغيير المواقف تجاه العنف ضد النساء والفتيات.
- ضمان استخدام معلومات ذات مصداقية والإعتماد على مصادر موثوقة في قضايا العنف ضد النساء والفتيات في وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، لتجنب تقديم صورة نمطية عن النساء والفتيات..
- التأكد من أن النساء ضحايا العنف يتم اقتباسهن بشكل دقيق وجيد، واحترام آرائهن ووجهات نظرهن .
- ضمان عدم وجود تهديدات محتملة بالعنف الإضافي نتيجة إبراز قصص الضحايا و/ أو ظهورهن في وسائل الإعلام.

تشجيع و تعزيز التنفيذ التعاوني

- إعداد خطط فعالة وخريطة طريق شاملة مبنية على النوع الاجتماعي لضمان تنفيذ جميع التوصيات السابقة ومعالجة جميع الثغرات نتيجة كوفيد-١٩.
- تشكيل لجان مشتركة بين الوزارات بمشاركة خبراء ومختصين وممثلين من مؤسسات المجتمع المدني، لتنسيق العمل في توفير تدابير الصحة والسلامة الاحترازية لمراكز المسنين، ودور إيواء النساء.
- تعزيز التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وواضعي السياسات ، لتنفيذ القوانين وتوفير تدابير الحماية اللازمة وتعزيز الخدمات المقدمة.
- مراجعة الإطار الزمني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف الخامس المتعلق بإنهاء العنف ضد المرأة، ومراجعة الالتزامات الثلاثة صفر الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- رفع المخصصات بالميزانيات لبرامج النوع الاجتماعي في مجالات الصحة والتعليم، وضمان إستجابة الموازنات للنوع الاجتماعي.
- دمج النوع الاجتماعي في الإطار القانوني للصحة والتعليم والتكنولوجيا والإعلام في أوقات الازمات.
- إجراء مشاورات مستمرة واسعة ووطنية وقطاعية، لمتابعة تنفيذ الخطط، وتحديدا حول حماية النساء الأكثر ضعفا.

٢.ت ملاحظات ختامية

المتحدثات

السيدة ليلى العلي - الرئيسة المشاركة، المبادرة النسوية الأورومتوسطية

السيدة بوريانا جونسون - المديرة التنفيذية، المبادرة النسوية الأورومتوسطية

شدد المشاركون على ضرورة ترجمة الخطط والسياسات إلى أفعال أثناء الجائحة. إن هذا يعني إدخال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حيز التنفيذ، وعدم إبقاءها كالتزامات على الورق فقط.

أشار أحد المشاركين/ات إلى تأثير النظام الاقتصادي المعولم على أزمة الديون، مما يؤدي إلى نشوء العنف والصراعات المسلحة وخفض الإنفاق الاجتماعي. وقد أثر ذلك بشكل غير متناسب على العديد من المجتمعات المهمشة.

أكد المشاركون أن هناك حاجة لاتخاذ إجراءات لمعالجة الفقر والعنف الذي تتعرض له النساء في المنطقة. وهذا يتطلب تعاوناً ووضع المساواة بين الجنسين في مقدمة السياسات والخطط العامة.

١. السيدة ليلى العلي - الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية

تركزت ملاحظات المشاركين/ات وتوصياتهم/ات حول أربعة إجراءات أساسية؛ هي:

١. توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية،
٢. اعتماد آليات تراعي النوع الاجتماعي،
٣. تعديل القوانين التمييزية
٤. توفير الموازنات المراعية النوع الاجتماعي.

تعد الحاجة إلى توسيع وتطوير نظام الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات أمرًا مهمًا سعيا لتوفير الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية. وهذا يتطلب تطبيق نهجا متعدد القطاعات للعنف ضد النساء والفتيات وبما يضمن دعما شاملا لضحايا العنف. وعلى هذا النحو، فإن إدماج النوع الاجتماعي في الإطار القانوني، في ظل الأزمات والطوارئ، للصحة والتعليم والتكنولوجيا والإعلام، يتطلب تعديلات قانونية وإدخال تدابير وقائية فورية تدعم التغيير الاجتماعي على المدى الطويل.

في جوهرها، تكمن الحاجة إلى آليات حساسة للنوع الاجتماعي استجابةً للأزمات وحالات الطوارئ، بالإضافة إلى مؤشرات حساسة للنوع الاجتماعي لرصد التقدم. ويشمل ذلك، خطط التعافي التي يجب على الحكومات الالتزام بها، مع مراعاة الازمات الحالية والمستقبلية. كما يجب إصلاح الميزانيات لضمان الإنفاق الكافي على برامج النوع الاجتماعي وتمكين النساء.

يتفق المشاركون أيضًا على أن الحروب والاحتلال قد أدى إلى تفاقم تأثير جائحة كوفيد ١٩ على حقوق النساء، حيث تم إضعاف خدمات الدعم والبرامج الوطنية. لذلك فإن إنهاء الحروب والاحتلال أمر ضروري لأنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ذلك بالتوازي مع ضمان تنفيذ قرارات حقوق الإنسان الدولية، كما يجب توفير الحماية الدولية للنساء، حيث سيؤدي ذلك الى تمكين الشعوب من تقرير مصائرها، والذي بدوره سيعزز حرية المرأة وحقوقها.

٢. السيدة بوريانا جونسون - المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأورومتوسطية

يتفق جميع المشاركين والمتحدثين على أن الجائحة كشفت النقاب عن أوجه القصور في أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى تفاقم إقصاء النساء على مستويات مختلفة. ولمعالجة أزمة وطنية وعالمية، من الضروري ان يتم العمل وفقا لاستراتيجيات وخطط وطنية وإقليمية، تضع حقوق النساء في قلب هذه الخطط

أشير عدة مرات خلال النقاش الى ضرورة تحسين التعاون بين أصحاب المصلحة والمجتمع المدني وواضعي السياسات، كوسيلة لتعزيز الخدمات وتفعيل القوانين وتوفير تدابير الحماية. وبالمثل، فإن هناك حاجة إلى مشاورات وطنية، أوسع نطاقا، لتحسين الأنظمة، وحماية الأشخاص الأكثر ضعفا..

الحوار أوصى أيضا بضرورة تسليط الضوء على أمثلة من القيادات النسائية التي أدخلا تدابير ناجحة في مواجهة كوفيد ١٩ وذلك من اجل استخدام ذلك في الهامات سياسية مستقبلية.

في إطار أجندة المرأة والأمن السلام، يجب دمج جميع خطط العمل الوطنية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والحكومية.

من الاهمية بمكان رفع مستوى الوعي بالمعلومات والخدمات المهمة والمتاحة للنساء اثناء الازمات، لا سيما في ظل التدابير التي تفرض الإغلاق والعزلة.

تكررت الدعوة أيضا خلال النقاشات، إلى ضمان إدماج النوع الإجتماعي في النظام والمناهج التعليمية. سيساهم ذلك في تغيير المواقف تجاه النوع الاجتماعي، ويبث الوعي عند الاجيال القادمة بأهمية مكافحة العنف ضد النساء والفتيات كعائقاً رئيسياً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.

الملحق (١) : جدول الأعمال

٢١ سبتمبر ٢٠٢٠ (+٣غرينتش،بتوقيت الأردن\البنان\فلسطين)

١١:٠٠ – ١١:١٥	عرض تقني للحوار عبر الإنترنت
١١:١٥ – ١٢:١٥	كلمة ترحيبية معالي الوزيرة بسمة موسى إسحاقات - وزيرة التنمية الاجتماعية ، الأردن معالي الوزيرة جميلة المصلي - وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، المغرب معالي الوزيرة أمل حمد - وزيرة شؤون المرأة ، فلسطين معالي الوزيرة ايمان زهواني هويمل – وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن- تونس عطوفة السيدة ماريزا فاروجيا - نائبة الأمين العام ، الاتحاد من أجل المتوسط، برشلونة السيدة هنريك تراوتمان - رئيس التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي، ومفاوضات الجوار والتوسع، الاتحاد الأوروبي، بروكسل السيدة ليليان هولز - فرينش - رئيسة مشاركة ، المبادرة النسوية الأورو-متوسطية
١٢:١٥ – ١٣:١٥	الجلسة الاولى: توصيات لتنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن حقوق المرأة بسياق جائحة كوفيد-١٩ مدير الجلسة: السيد صالح المشاقبه- رئيس السياسات الاجتماعية، وزارة التنمية الاجتماعية –الأردن • العنف ضد النساء والفتيات السيدة نجاة الجوادي – المديرة العامة لحقوق الإنسان ، وزارة الداخلية – تونس • أجندة المرأة والسلام والأمن عطوفة السيد داود الديك – نائب الوزير ، وزارة التنمية الاجتماعية – فلسطين • مشاركة المرأة في صنع القرار سعادة السيدة وفاء بني مصطفى – عضو مجلس النواب الأردني-الأردن • المشاركة الاقتصادية السيدة ماري فرانس غرانجود – عضو مؤسس لمؤسسة المساواة –الجزائر نقاش مفتوح

١٣:١٥ – ١٤:١٥

الجلسة الثانية: توصيات لتنفيذ الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن حقوق المرأة بسياق جائحة كوفيد-١٩

مديرة الجلسة: السيدة عائشة وهبي - هيريرا - خبيرة في النوع الاجتماعي، التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي - الاتحاد الأوروبي

- **التعليم والتعلم**
  السيدة جمانة حلبي - منسق النوع الاجتماعي ، وزارة التربية والتعليم العالي - لبنان
- **وسائل الإعلام ، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات**
  السيد أحمد محمود - صحفي بجريدة الأهرام - مصر
- **تعزيز آليات التعاون والتنفيذ**
  السيدة منى رفوع - رئيسة قسم النوع الاجتماعي ، وزارة التنمية الاجتماعية – الأردن

نقاش مفتوح

١٤:١٥ – ١٤:٣٠

ملاحظات ختامية وخطوات الحملة التالية

السيدة بوريانا جونسون - المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأورومتوسطية

السيدة ليلى العلي - الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية

الملحق (٢) السير الذاتية للمتحدثات/ين والمنسقات/ين

الكلمات الترحيبية

معالي السيدة بسمة موسى اسحاقات - وزيرة التنمية الاجتماعية، الأردن

السيدة بسمة موسى اسحاقات، هي وزيرة التنمية الاجتماعية في الاردن ورئيسة مجلس إدارة صندوق المعونة الوطنية منذ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٨، شغلت عدة مناصب سابقاً، بما في ذلك رئيسة قسم مشاريع قطاع الصحة في مديرية المشاريع الاجتماعية في وزارة التخطيط، وضابطة ارتباط مع صندوق الامم المتحدة للسكان في مديرية التعاون الدولي في وزارة التخطيط وأيضاً باحثة اقتصادية في مديرية التخطيط الإقليمي. هذا وتمتلك السيدة بسمة أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة العملية في مجال التخطيط الإداري والاستراتيجي ودعم البرامج وتقييمها.

معالي السيدة جميلة المصلي - وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، المغرب

السيدة جميلة المصلي، هي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في المغرب منذ أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٩، بالإضافة الى كونها عضوة في البرلمان عن حزب العدالة والتنمية وتوليها منصب امينة مجلس النواب (٢٠١٢-٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٦، عُينت وزيرة منتدبة لدى وزارة التربية، وهي أيضًا عضو في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) فرع المغرب، ورئيسة مركز "وئام" للإرشاد والتوجيه الأسري.

معالي السيدة أمل حمد - وزيرة شؤون المرأة، فلسطين

هي وزيرة شؤون المرأة في الحكومة الفلسطينية برئاسة محمد اشتية التي تم تشكيلها في أبريل/نيسان ٢٠١٩ وكانت سابقًا مديرة الفرع الجنوبي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعضوا في اللجنة المركزية لحركة فتح.

معالي السيدة ايمان زهواني هويمل - وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، تونس

السيدة إيمان زهواني هويمل هي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في تونس منذ أغسطس/آب ٢٠٢٠. شغلت عدة مناصب في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة، بما في ذلك المديرة العامة لشؤون المرأة ومسؤولة الأسرة والسياسات في مكتب الوزير. من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠، شغلت منصب منسقة البرنامج في مكتب منظمة العمل الدولية (ILO) كما كانت عضوًا في لجنة حقوق الإنسان والحريات وشاركت في صياغة قانون مناهضة العنف ضد المرأة (٢٠١٣-٢٠١٥).

عطوفة السيدة ماريزا فاروجيا -نائب الامين العام للاتحاد من اجل المتوسط، برشلونه

السيدة ماريزا فيروجيا، هي نائب الامين العام للاتحاد من اجل المتوسط، برشلونه. هي دبلوماسية مالطية شغلت مناصب رفيعة في وزارة الخارجية وتعزيز التجارة في الخارج. قبل انتدابها كمبعوثة خاصة وسفيرة لدى أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في أغسطس/آب ٢٠١٧، كانت مسؤولة عن العلاقات الخارجية وشؤون دول الأبيض المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حائزة على دكتوراه في الدراسات العربية والشرقية من جامعة ليدز.

السيدة هنريك تراوتمان هي رئيسة التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي، المديرية العامة لمفاوضات الجوار والتوسيع في الاتحاد الأوروبي، بروكسل

السيدة هنريك تراوتمان هي رئيسة التعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي في المديرية العامة لمفاوضات الجوار والتوسيع في الاتحاد الأوروبي، بروكسل منذ يناير/كانون الثاني ٢٠١٩. تختص السيدة هنريك في مجال التاريخ، وقد عملت في المفوضية الأوروبية لأكثر من ٢٠ عامًا في مجال العلاقات الخارجية بشكل خاص، كما عملت في مجال السياسة الخارجية، والاتصالات، والمساعدات الإنسانية، والحماية المدنية، بالإضافة إلى عدد من السياسات المتعلقة بالقدرة على الصمود في البلدان الهشة.

السيدة ليليان هولز- فرينش رئيسة مشاركة-المبادرة النسوية الأورومتوسطية

السيدة ليليان هولز – فرينش، خبيرة اجتماعية فرنسية ومدافعة عن حقوق المرأة. درّست علم الاجتماع وعملت كباحثة في عدد من المؤسسات والإدارات العامة، متناولة مسائل العمل والتنقل والأمن من منظور النوع الإجتماعي. كذلك، عملت كعضوة في اللجنة الوزارية الفرنسية المعنية بالعنف ضد المرأة، وكمستشارة لوزيرة حقوق المرأة ولرئيس مجلس الوزراء. وتتولى حالياً منصب الرئيسة بالشراكة للمبادرة النسوية الأورومتوسطية (EFI).

السيد صالح المشاقبة (منسق الجلسة)

السيد صالح المشاقبة هو رئيس قسم السياسات الاجتماعية في وزارة التنمية في الأردن. يمتلك خبرة في التخطيط الاستراتيجي والدراسات السكانية، وفي مجال برامج الفقر المتعددة الابعاد والحماية الاجتماعية، كذلك ودراسات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة. كذلك يمتلك السيد صالح خبرة في مجال الرصد والتقييم من منظور النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى خبرة في رسم سياسات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، وهو خبير في مجال العمل الاجتماعي.

عطوفة السيد داود الديك (أجندة المرأة والسلم والأمن)

السيدة جميلة المصلي، هي وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في المغرب منذ أكتوبر/تشرين الاول ٢٠١٩، بالإضافة الى كونها عضوة في البرلمان عن حزب العدالة والتنمية وتوليها منصب امينة مجلس النواب (٢٠١٢-٢٠١٥). وفي عام ٢٠١٦، عُينت وزيرة منتدبة لدى وزارة التربية، وهي أيضًا عضو في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC) فرع المغرب، ورئيسة مركز "وئام" للإرشاد والتوجيه الأسري.

السيدة نجاة الجوادي (العنف ضد النساء والفتيات)

السيدة نجاة الجوادي هي المديرة العامة لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية في تونس. حائزة على درجة الدكتوراه في القانون الخاص (٢٠١٩) وتخرجت من المعهد الوطني للدراسات العليا في الأمن والعدالة (باريس ٢٠١٦-٢٠١٧). هي أول امرأة يتم تعيينها كرئيسة لمركز للشرطة (٢٠٠١)، ورئيسة خدمة حماية القصر(٢٠٠٣-٢٠٠٧)، ونائبة مدير الوقاية الاجتماعية، ومديرة الشرطة القضائية، والمسؤولة عن استجابة الشرطة في قضايا العنف ضد النساء والأطفال. وهي خبيرة ومدربة في التحقيق في الجرائم والعنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر، ودعم النساء ضحايا العنف في قطاع الأمن.

السيدة وفاء بني مصطفى (مشاركة المرأة في صنع القرار)

سعادة النائب وفاء بني مصطفى عضوة في مجلس النواب الأردني، ورئيسة تحالف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة. محامية حائزة على شهادة الماجستير في الإرشاد النفسي. أسست كتلة النساء الأردنيات عام ٢٠١٣ وكانت أول امرأة تترأس كتلة في البرلمان الأردني. وهي نائبة رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي وتشغل منصب سفيرة شبكة القيادات السياسية النسائية في الأردن. كذلك تتولى السيدة وفاء منصب مراقِبة دولية على الحملات الانتخابية ضمن البعثات الدولية للمعهد الوطني الديمقراطي. تم اختيارها كواحدة من ٥٠ من القيادات النسائية الدولية من قبل مبادرة النساء في الحياة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة ماري فرانس غرانجود (المشاركة الاقتصادية)

السيدة ماري فرانس غرانجود ناشطة في مجال حقوق المرأة وعضوة مؤسسة لمؤسسة المساواة ومستشارة في مركز المعلومات والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDEF)، الجزائر، وكانت رئيسة القسم الاجتماعي في المكتب الوطني للإحصاء ودرست التمييز في مكان العمل الجزائري.

السيدة عائشة وهبي هيريرا (منسقة الجلسة)

عائشة وهبي هيريرا، هي خبيرة النوع الاجتماعي للتعاون الإقليمي في الجوار الجنوبي في الاتحاد الأوروبي، وهي حائزة على درجة الدكتوراه في دراسات النوع الاجتماعي من جامعة لاغونا، إسبانيا وماجستير في حقوق الإنسان من جامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية. عملت كباحثة ومستشارة في النوع الاجتماعي وممارسة في مجال النوع الاجتماعي على مدار الخمسة عشر عامًا الأخيرة، مع التركيز على العنف ضد النساء والفتيات، وتعميم مراعاة النوع الإجتماعي في المنظمات الدولية ومؤسسات التعليم العالي، والحكم الرشيد والدراسات حول الذكورية.

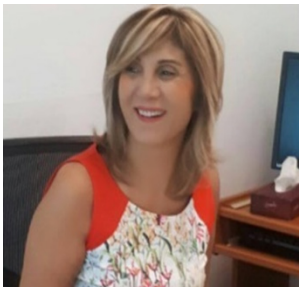

السيدة جمانة حلبي (التعليم والتعلّم)

السيدة جمانة حلبي، هي منسقة النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، وهي تنسق مع اللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية (NCLW)، ووزارة الدولة لشؤون المرأة (WAM)، ومع المنظمات غير الحكومية المتخصصة ومع الجمعيات المدنية في المسابقات التعليمية للطلاب في المدارس الحكومية والخاصة. كما تشارك كمتحدثة في ورش العمل والمؤتمرات الوطنية والدولية المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي. حائزة على إجازة في القانون من الجامعة اللبنانية.

السيد احمد محمود (وسائل الإعلام ، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات)

السيد أحمد محمود صحفي في مجلة الأهرام الاقتصادية ومستشار رئيس مؤسسة الأهرام الصحفية للتنمية الإلكترونية والمحتوى الرقمي وكاتب عمود في أخبار Mobtada.com. في عام ٢٠٠٣، عمل كرئيس لمشروع الويب العربي لإنشاء موقع الصليب الأحمر العربي على الإنترنت، وفي عام ٢٠١٣ تولى منصب مستشار اتصالات لصندوق الأمم المتحدة للسكان. لديه خبرة واسعة في مجال الإعلام والشبكات الاجتماعية، وقد شارك في العديد من المؤتمرات الدولية في مجالات الديمقراطية وحرية التعبير والنوع الإجتماعي ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. تم اختياره كعضو في لجنة التحكيم لمسابقات إعلامية مختلفة فيما يتعلق بتمثيل المرأة وحقوقها.

السيدة منى الرفوع (تعزيز التنفيذ وتقوية التعاون العملي)

السيدة منى الرفوع، هي مديرة وحدة النوع الاجتماعي والمرأة ورئيسة قسم النوع الاجتماعي في وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية. شغلت عدة مناصب في الوزارة، لديها خبرة في مجال الأسرة والطفولة، وقضايا تمكين المرأة وحمايتها من العنف، بالإضافة إلى قضايا النوع الاجتماعي على مستوى سياسات التكامل والرقابة المؤسسية. ناشطة في مجال حقوق المرأة، ومشاركة في إعداد التقارير الدولية المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي، وفي إعداد الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي، وخبيرة في أجندة المرأة والأمن والسلام، وفي إدارة المشاريع الممولة من النساء.

الملاحظات الختامية

السيدة ليلى العلي

السيدة ليلى العلي، هي الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الاورومتوسطية (EFI)، وناشطة نسوية ف وسياسية فلسطينية منذ عام ١٩٨٢. وهي مناصرة للحقوق الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان، ومع التركيز بشكل خاص على أوضاع المرأة. تولت منصب نائب رئيس الاتحاد العام للطلاب الفلسطينيين في لبنان (١٩٩٠-٢٠٠٤). ومنذ عام ٢٠٠٤، تشغل منصب المديرة التنفيذي لجمعية النجدة، وهي منظمة غير حكومية تنموية تعمل مع النساء والأطفال في مخيمات وتجمعات اللاجئين في لبنان.

السيدة بوريانا جونسون

بوريانا جونسون، خبيرة في النوع الاجتماعي وحقوق المرأة والسلام، ولديها خبرة واسعة في التنمية والتعاون التضامني. تعمل منذ اكثر من عشر سنوات على تمكين المرأة في مناطق النزاعات العسكرية والحروب. وتشارك في الحركة النسوية العالمية. عملت كعضو في مجالس إدارة منظمات مختلفة ولجان توجيهية وهيئات استشارية في مجال العنف ضد النساء والفتيات، والسلام والأمن. وهي المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأورومتوسطية (EFI).

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed